سؤال: فهل هذا الاستهداف للدول من فراغ؟!

لا، هناك من يريد هذا، فالأصابع الصهيونية هي السبب في كل هذا الدمار، لذلك نرى ما يحصل الآن.

"ثالثاً":

-ظهر مصطلح جديد هو (الاستعمار الجديد)، فبدأ الاندماج في الشركات العالمية، ولم يعد هناك تنافس بين الشركات الصغرى، وبدأ الاحتكار، وظهر نوع آخر من الشركات وهي الشركات (متعددة الجنسية) (متعدية الجنسية).

❄ الشركات متعددة الجنسية: يكون رأسمالها من دول متعددة، وتنتشر في دول متعددة.

❄الشركات متعدية الجنسية: يكون رأسمالها وطني، ولكنها تنتشر في الدول المتعددة العالمية.

☜وعاد الاستعمار الجديد بهذا الثوب وكان مجاله جني الأموال والاستثمار.

(مصطلح الإمبريالية): معناها الحقيقي هي الرأسمالية في مرحلتها العليا من التقدم والتطور والتوسع.

-حققت التجربة الرأسمالية تقدماً كبيراً، ولكن مازال الاستغلال واضحاً وموجوداً.

"أخيراً": ما يهم العرب هو طريقة التعامل بيننا وبين دول الغرب.

وبعد هذه التجربة انتشرت الصناعة عالمياً، فخفف هذا من التكاليف الكبيرة وساهم في زيادة التراخيص، فلعبت هذه التراخيص دوراً إيجابياً وأدخلتنا في أبواب واسعة.

يُعد موضوع التنمية موضوعاً مشتركاً بين العلوم الاجتماعية المختلفة، وإذا كانت نشأة المفهوم قد بدأت في علم الاقتصاد السياسي، وعلى يد علماء الاقتصاد، فإن هذا المفهوم انتشر ليشمل كافة جوانب المجتمع، وأصبح من الموضوعات الرئيسية في علم الاجتماع، لا بل ظهرت علوم

متخصصة تعنى بالتنمية، أو ببعض جوانبها كالتنمية الصناعية أو التنمية الإدارية والتنمية الريفية أو علم الاجتماع التنموي.

وإذا كان **مفهوم التنمية (Development)** قد استخدم بمعان أخرى كالتطور أو التحديث، أو تنمية نسق اجتماعي معين، كالحديث عن التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية (**البشرية**)، فإن انتشار المفهوم يستدعي التدقيق والتحديد للحديث عن أصل المفهوم، وارتباطه بمفاهيم أخرى كالتخلف كشكل نقيض للتنمية، أو التخطيط كجهد ذاتي وبشري للتنمية.

من ناحية أخرى يثير استخدام مفهوم التنمية في اللغة العربية إشكاليات معرفية عديدة، مثل التمييز بين التطور والتنمية، وبين التنمية كعملية تطوير والاتجاه الإيديولوجي للتنمية، إلى جانب التمييز بين التنمية بجوانبها الاقتصادية والإنسانية، وبين مفاهيم التنمية والنمو، والتطوير والتحديث.. الخ.

لذلك هناك حزمة من القضايا يثيرها تداول مفهوم التنمية، تستدعي تحديد المفهوم قبل الحديث عن الإشكاليات النظرية التي يثيرها تداول المفهوم بين الباحثين في العلوم الإنسانية المختلفة.

أولاً- مفهوم التنمية:

يعود أول من استخدام مفهوم التنمية في الأدبيات الاقتصادية هو عالم الاقتصاد الألماني جوزيف شومبيتر J.Schumpeter، الذي وضع كتاباً في عام 1934م حمل عنوان (**نظرية التنمية الاقتصادية**) The Theory of Economic Development استخدم شومبيتر مفهوم التنمية في هذا العمل بمعنى التطوير، ليميز التطور الاقتصادي العفوي عن التطوير الاقتصادي الإرادي، الذي اعتماد على المبادرات الخاصة من قبل الأفراد، وتدخل العامل الإنساني الذاتي والإبداع Innovation في التطور والتنمية.

قصد شومبيتر بذلك دور الأفراد المبدعين والمغامرين وأصحاب المبادرات الخاصة، من رجال الأعمال والباحثين ودورهم في تطوير الصناعة والاقتصاد، وبالتالي دور العامل الإنساني في التصوير في موازاة التطور الطبيعي العفوي.

لهذا فإن تعريب مصطلح (Development) يثير إشكاليات معرفية حول دلالات المفهوم ومعانيه الاصطلاحية، وغالباً ما يتناول الباحثون في الاقتصاد معنى Development للدلالة على التطوير أو التطور الاقتصادي، ويجري استخدام المفهوم حسب دلالته الاصطلاحية في سياق التعبير، بغض النظر عن المعنى الحرفي أو اللغوي، مثل مصطلح البلدان المتطورة Developed countries أو البلدان النامية Developing Countries .. الخ فالمعنى الأول يقصد به البلدان المتطورة التي حققت التنمية الصناعية والاقتصادية، والتي انتقلت من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي المدني الحديث، في حين يعبر المعنى الثاني عن البلدان التي تسير في طريق التطور ولم تحقق بعد هذه النقلة النوعية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد يستخدم مفهوم التنمية بمعنى النمو الاقتصادي، كما استخدمه بول باران في كتابه (**الاقتصاد السياسي للنمو**) The Political Economy of development لذا لا بد لطلابنا وللباحثين الشباب من الوقوف ملياً عند هذه الدلالات والمعاني الاصطلاحية لمفهوم التنمية، فما المقصود بمفهوم التنمية إذن؟

ظهر مفهوم التنمية، كما ألمحنا سابقا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لانقسام العالم إلى قسمين:

1 – **العالم الأول وهو العالم الصناعي المتطور:** ويقوم هذا العالم على

وجود اقتصاد قومي مبني على ميكانيزم يحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة والخدمية، ضمن معدلات نمو اقتصادي مضطردة ومتوازنة، وتعبئة وحشد للموارد البشرية المنتجة والموارد الاقتصادية وجميع مكونات الناتج الإجمالي الوطني.

2- **العالم النامي:** وهو عالم يتسم بضعف القطاعات الحديثة وعلى رأسها الصناعة بفروعها المختلفة، كصناعة الآلات ووسائل الإنتاج، مع وجود ثقل نوعي للقطاعات التقليدية كالزراعة والخدمات، وزيادة مضطردة في معدل نمو الموارد البشرية، التي لا يقابلها معدل نمو مماثل في القطاعات الاقتصادية الأساسية المنتجة للدخل القومي.

بهذا المعنى فإن مفهوم التنمية **يميز بين المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات التقليدية المتخلفة**، ومن الناحية السيسيولوجية بين المجتمع المدني البرجوازي وبين المجتمع الأهلي المتخلف، ومن الناحية الاقتصادية بين الاقتصاد الرأسمالي الحديث والاقتصاد من قبل الرأسمالي الهجين والمختلط.

لقد ميز عالم الاقتصاد السويسري كولين كلارك Colin Clark مفهوم التنمية في كتابه (**نظرية القطاعات الثلاث للتنمية**) بين المحتوى الذي يحدد بنية وخصوصية الاقتصاد الوطني ومركز الثقل فيه لأي قطاع من القطاعات الأساسية ينتمي؟ فهل يكون مركز الثقل في القطاع الأول (**الزراعة**)؟ وبالتالي يمكن الحكم بأن الاقتصاد تقليدي لاعتماد الناتج المحلي على الزراعة، أو يكون مركز الثقل في القطاع الثاني أي الصناعة الحديثة، بالتالي فهو اقتصاد صناعي متطور، حيث يكون تكوين الناتج المحلي في قطاع الصناعة، أو هل يعتمد الاقتصاد على القطاع الثالث قطاع الخدمات الذي يصبح مركز ثقل الاقتصاد متمركزاً فيه.. الخ.

أما ف. بيرو F. Perroux **فقد أعطى التنمية بعداً كمياً بقوله: (التنمية هي تعبير عن نمو مستمر في حجم الوحدات الاقتصادية، المركبة أو البسيطة، المكونة للاقتصاد الوطني في إطار من التحولات البنيوية، ويعبر عن درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني.**

تعريف التنمية:

أثار مفهوم التنمية كما رأينا، كغيره من المفاهيم الحديثة، موجة من محاولات تحديد المفهوم. **فظهرت تعريفات عديدة للتنمية**، بالنظر للتنمية من زوايا مختلفة عديدة. حاولت بعضها الربط بين هدف التنمية وبين الوسيلة أو بين وصف التنمية وأهدافها..

وتُعد أقدم تعريفات التنمية، تلك التي تناولت التنمية بمنظور اقتصادي، حيث لم تظهر بعد أهمية الجوانب المجتمعية الأخرى للتنمية؛ كالتنمية الاجتماعية أو البشرية، أو التنمية النسقية لنسق اجتماعي محدد، كالحديث عن تنمية إدارية وتنمية فكرية، أو الحديث عن تنمية قطاعية، كالحديث عن تنمية صناعية أو زراعية أو حيوانية.. الخ.

أ-التعريف الاقتصادي للتنمية:

يمكن أن يكون التعريف الذي اعتمدته الأمم المتحدة في الاجتماع الثالث عام 1963م، من بين التعريفات الأقدم للتنمية الاقتصادية، فقد أعطى هذا التعريف بعداً صناعياً للمفهوم، آخذاً في الحسبان وضع البلدان النامية، وضرورة بلوغ الأهداف الأساسية **لها بالقول: (التنمية هي إحدى العمليات التي تُعبأ بموجبها حصة متزايدة الأهمية من الموارد القومية، بغية تطوير الهيكل الاقتصادي المحلي الصناعي بكل فروعه وتجهيز هذه الفروع بالتقنيات الحديثة المتطورة، قوام هذا التصنيع قطاع صناعة تحويلية دينامي ينتج كل من أدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك، ويؤمن معدلاً عالياً في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي).**

ب – التعريف الاجتماعي للتنمية:

إلى جانب هذا التعريف هناك تعريفات حديثة تقترب من هذا التعريف وتضيف الأبعاد الأخرى للتنمية، ففي التعريف الأحدث للتنمية في أدبيات الأمم المتحدة، تنص ديباجة التعريف على أن (**التنمية هي مرحلة تؤدي لارتفاع مستمر في تدفق المداخيل والسلع المصنعة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تؤدي الصناعة التحويلية الحديثة دوراً أساسياً في اقتصاد يتطور بشكل متواز، يسمح بتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبرفع معدلات الإنتاجية ونمو فرص العمل والأجور والخدمات الاجتماعية**) فالتنمية كمرحلة نوعية غالباً ما تستخدم مؤشرات كمية لقياسها، ومن هذا المنطلق، فهي تتحول من مفهوم نوعي إلى مفهوم كمي، ومن مصطلح يصف حالة معينة إلى مصطلح يصف الأساليب لبلوغها.

في حين نظر تشيسلو فورتادو للتنمية من منظور كمي **فعرفها بالقول:** (**التنمية هي الزيادة المستمرة في تدفق المداخيل الحقيقية، والزيادة في كمية السلع والخدمات الجاهزة لجماعة أو مجتمع في وحدة زمنية معينة**) وركز فورتادو على نتائج التنمية وعلاقتها بالوحدة الاجتماعية (**جماعة صغيرة أو مجتمع**) التي تقاس بما مؤشرات التنمية.

ج – التعريف التقني للتنمية:

في حين ركز آخرون على الجانب المادي والتقني في تحديد مفهوم التنمية، كما هو الحال في تعريف فؤاد مرسي للتنمية **التي عرفها بأنها:** (**عملية بالغة التعقيد والدقة، تتمثل في النهاية بارتفاع منتظم في إنتاجية العمل من خلال إحداث تغيرات هيكلية تناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تقنية أرقى ووسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة لإشباع حاجات فردية واجتماعية تتزايد باستمرار**).

مـن هـذه التعريفـات المتباينـة والمتعـددة لمفهـوم التنميـة، يمكـن أن نستنتج ما هو جوهري وأساسي فـي التنميـة، بأنهـا عمليـة تحـدث تغيـرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

لكن علـى الـرغم ممـا سـبق يجـب التمييـز بـين التنميـة كعمليـة، وبـين التنميـة كاتجـاه إيـديولوجي يخـدم مصـالح اجتماعيـة لفئـات أو طبقـات اجتماعية محددة.

فقد ميز محمـود أمـين العـالم مفهـوم التنميـة كخطـاب فكـري وإيـديولوجي يحدد طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي واتجاهاتـه السياسـية والاقتصـادية بقوله (**قُل ما هو طريقك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أقل لك أين تقف أنت من هذه الأسئلة المعلقة منذ عصر النهضة المجهضة إلى يومنا هذا**) ويضيف؛ فالتنمية ليسـت مجـرد عمليـة اقتصـادية بـل هـي مشـروع سياسـي واقتصـادي واجتماعي تاريخي حضاري شامل، فهي ليست وسيلة لتكريس الواقع الاجتماعي والقومي الثقافي الخاص وتجميده، كتوازن زائف لقواه وعلاقاته الإنتاجية، وإنما هـو مشـروع تـاريخي يتميـز بمـدى سـيطرة النـاس علـى واقعهـم الاجتمـاعي والقومي الخاص، سعياً وراء تجاوزه باستمرار، وتحقيق إشباع للحاجات والمصالح المادية والروحية الأساسية المتجددة أبداً للأغلبية الساحقة من السكان.

ثانياً- التنمية والتخلف:

اقترح عدد من المفكرين الغربيين بعض النظريات فـي التنميـة للخـروج من التخلف، لكن من الملاحـظ فـي أدبيـات التخلـف، بأنـه لـم يكـن هنـاك اتفاق حول المفاهيم الأساسية، لاسيما مفهوم التخلف (**دلالاته ومؤشراته**)، ومفهوم التنمية (Development) والنمو أو التقدم.

فقد اقترح (**ج. لاكروا**) مثلاً مفهوم التقدم الاقتصادي، ليميز بين التنميـة والتقدم. فهو يعتقد بضرورة الأخذ بمفهوم التقدم الاجتماعي لأنه مفهوم

نوعي، لا كمي، كما هو حال مفهوم التنمية، فالتقدم الاقتصادي برأيه أشمل، لأنه يتضمن لا الوسائل والسياسات والاستراتيجيات للتنمية فحسب، بل يحدد مفهوم التقدم منحى التطور، ومجموعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاستراتيجيات والسياسات التنموية **إذ يقول: (ينبغي عند إعلان سياسة التطور، الأخذ في الحسبان المستفيدين من هذه السياسات، وكم تكلف من الموارد، وما هو حجم التضحيات التي سيدفعها الأهالي عند تنفيذها)**.

إن اختلاف مظاهر وأسباب التخلف ومؤشراته تثير جملة كبيرة من **التساؤلات ومنها**: هل التخلف حالة تعود لأسباب ذاتية كما رأت نظرية **(العامل الإنساني)**؟ أو يعود لأسباب خارجية كما ترى نظرية التبعية وأعلامها؟ هل هي حالة زمنية وتقنية يمكن تجاوزها، كما رأتها نظرية **(مراحل النمو)** أم هي حالة من المراوحة في المكان ضمن دائرة مغلقة كما رأت نظرية الحلقة المفرغة، فلابد من كسرها بتدخل عامل خارجي؟

جميع هذه الأسئلة قد تجد إجابات مختلفة متمثلة باقتراح نماذج نظرية عامة أو نظريات في التنمية، تسمح بانتقال هذه البلدان من التخلف إلى التطور والتنمية.

نظريات التخلف:

ساهم في صياغة نظريات التخلف مفكرون اقتصاديون غربيون كبار، ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى نوعين:

1- نظريات حاولت توصيف التخلف أو البحث في أسبابه المختلفة.

2-نظريات حاولت أن تضع حلولاً نظرية وعملية للخروج من مأزق التخلف.

ومن بين أهم هذه النظريات كانت:

1- نظرية الحلقة المفرغة (الدائرية) أو(السببية الدائرية):

ظهرت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية، بين أوساط المفكرين الإنكليز، ولاقت رواجاً كبيراً في خمسينات وستينات القرن العشرين، لا بل يمكن القول إنها كانت الأكثر شيوعاً بين نظريات التخلف في العالم. ورأت هذه النظرية في التخلف الوجه النقيض للتنمية، وعدته عائقاً كبيراً أمام تطور هذه البلدان.

تعتقد هذه النظرية أن الأسباب الرئيسية للتخلف مترابطة سببياً، وتشكل فيما بينها حلقة طويلة من الأسباب التي تؤدي إلى نتائج، وتتحول النتائج بدورها لأسباب ومظاهر أخرى للتخلف.. الخ هكذا لتدور بشكل متصل في دائرة مغلقة، يبدو من الصعب الخروج منها أو كسرها.

بيد أن هذه النظرية لا تعطي أهمية لترتيب الأولويات في أسباب التخلف، فجميع الأسباب عندها أساسية ومتساوية في الأهمية، وهي ترى أن البدء من أي نقطة في هذه الدائرة المغلقة سيقودنا إليها مرة أخرى، في جولة طويلة داخل الدائرة المغلقة عبر الأسباب المترابطة سببياً.

لنأخذ مثالاً على هذه الحالة، **كأن نفترض بأن انخفاض معدل الدخل الفردي سبباً للتخلف**: فما هو سبب انخفاض الدخل الفردي؟ يعود هذا السبب بدوره إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي (**مقارنة بارتفاع معدل النمو السكاني**) وهذا بدوره يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وانخفاض مستويات المعيشة يؤدي بدوره إلى سوء التغذية، وسوء التغذية سبباً يؤدي لانخفاض إنتاجية الأفراد العاملين، وانخفاض الإنتاجية للعاملين سبباً لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض معدل النمو سبباً لانخفاض الدخل الفردي، هكذا لنعود من جديد إلى بداية الحلقة المفرغة.

لكن أصحاب نظرية (**الحلقة المفرغة**) ينطلقون من مستوى إلى مستوى آخر، أو من نسق إلى نسق آخر بشكل ميكانيكي، وكأن التخلف مسألة يستحيل الخروج بناء على القدرات الذاتية، فمثلاً حين ينظرون للنسق الثقافي كسبب في المشكلة السكانية، مثل انتشار الأمية، وانخفاض مستوى التعليم بين الكبار سبباً للانفجار السكاني، فإن سبب هذه المشكلة الأساسي هو انخفاض مستوى الوعي الصحي، في حين قد يكون انخفاض مستوى التعليم سبباً لانخفاض الإنتاجية أيضاً؛ فهنا قد يؤدي العامل الواحد إلى جملة متباعدة نسقياً من النتائج، مثل مؤشر مستوى الأمية والتعليم باعتبار التعليم مؤشر يؤثر في عدة أنساق، لا في النسق الديموغرافي فحسب بل في النسق الاقتصادي والإنتاجية وفي النسق الثقافي والتقني، وفي النسق الاجتماعي والصحي.. الخ.

وقد يجري تحميل العامل الواحد تبعات عديدة، مثل مؤشر الانفجار السكاني، فيتم تحميل هذا المؤشر تبعات تدني الدخل الفردي والبطالة والفقر.. الخ لعدم قدرة الدولة أو الاقتصاد الوطني على الإنفاق على تأمين فرص العمل والقضاء على الفقر، وتجاوز المخلفات التي تركها الانفجار السكاني.

لهذا فإن الخروج من الحلقة السببية المستديرة أو المفرغة غير ممكن بالاعتماد على القدرات الذاتية والموارد المحلية برأي أصحاب النظرية، بل لا بد من كسر هذه الحلقة الدائرية عن طريق الاستثمارات الأجنبية ودور القطاع الخاص في التنمية.

تم تطوير هذه النظرية بإدخال تعديلات عديدة عليها وظهرت نظريات جديدة، استفادت من مبادئ وأفكار هذه النظرية، وسد الثغرات فيها.

فظهرت نظريات أو نماذج نظرية تقترح الكيفية، التي يمكن للبلدان المتخلفة للخروج من الحلقة المفرغة ومنها:

2- نظرية النمو المتوازن:

إن المؤسس الحقيقي لهذه النظرية هو الأمريكي (**ب. روزنشتاين رودان**). انطلق رودان في بناء هذه النظرية، من تصور للمراحل الأساسية لتطور الصناعة، التي تسمح بتوسيع السوق الوطنية (**المحلية**) وتأمين فرص عمل، وبالتالي رفع مستوى الدخل والقوة الشرائية للسكان.

وتنطلق هذه النظرية من صياغة نموذج نظري للتنمية، يقوم على فكرة أساسية وهي توسيع السوق، فهي ترى أن ضيق السوق الداخلية، الناجم عن تدني الدخل لغالبية السكان، هو المعيق الأول للتنمية، ولا تستطيع الدولة أو مؤسسات القطاع العام رفع الأجور وتوسيع السوق، لذلك لابد من قيام القطاع الخاص بأخذ زمام المبادرة، وبناء مؤسسات صناعية متعددة، تبدأ ببناء الصناعات الخفيفة وصناعة الغذاء لتامين الاحتياجات الأساسية من الغذاء للسكان، وتحسين أحوالهم المعيشية، ومن ثم التوسع في الصناعات الخفيفة الأخرى، مما يسمح بتوفير الموارد المحلية التي كانت تنفق على استيراد الغذاء والسلع الاستهلاكية، واستخدام هذه الموارد باستيراد التكنولوجيا الحديثة لبناء الصناعة الثقيلة وصناعة وسائل الإنتاج.

لكن مواطنه الاقتصادي الشهير (**أ. هيرشمان**) انتقد هذه النظرية، وشكك بنجاح هذا النموذج لاعتقاده بعدم توفر جميع المصادر الأساسية للتنمية وعناصرها الأساسية (**رؤوس الأموال- قوة العمل- الكوادر**) في عدد كبير من البلدان المتخلفة. فقد تتوفر بعض هذه العناصر لدى بعض البلدان ولكنها تفتقر للعناصر الأخرى.

من ناحية أخرى رأى هيرشمان أن هذه الخطة قد تسمح برفع الدخل القومي لمرة واحدة ثم يدخل الاقتصاد في ركود طويل؟ أي أنها تؤدي

لدورة إنتاج واحدة (**مداخيل- استهلاك- مداخيل**) ثم تستقر عند حد معين، فهذه النظرية لم تأخذ في الحسبان أهمية التطوير والتحديث التكنولوجي المستمر، لأنها تركز فقط على توسيع السوق الاستهلاكية للسكان، الذي يمكن أن يحدث بسبب زيادة السكان، ولا تنظر إلى إمكانية المنافسة الخارجية، وتغير بنية العرض والطلب داخل السوق المحلية.

كما انتقد هذه النظرية (**م. بوكلين**) بدوره ورأى في هذا النموذج للتنمية نموذجاً ميكانيكياً، لأنه يركز على تحقيق التوازن أو التناسب بين القطاعات، في حين أن المحافظة على علاقات التناسب بين القطاعات قد تؤدي لانعدام حوافز الاستثمار والربحية، مما يؤدي إلى دخول الاقتصاد في دورة من الركود الطويل ويغط في سبات عميق.

3- **نظرية الدفعة الكبيرة:** BIG-BUSH

لقد طور ب. روزنشتاين رودان نظرية النمو المتوازن وتلافي نواقصها، باقتراح نظرية جديدة هي (**نظرية الدفعة الكبيرة**) أي تأمين موارد رأسمالية كبيرة بالاعتماد على رأس المال الأجنبي، لاستثمارها في خطة التطوير أو التنمية، **وتسمح هذه الدفعة الكبيرة بتحقيق نقلة نوعية في التصنيع وتحقق التوازنات الأساسية التالية:**

1- **توازن أفقي:** في مجال الصناعة تحقق توازن بين مختلف فروع الصناعة الخفيفة، وفي مجال البنى التحتية كالنقل والمواصلات والطاقة.

2- **توازن عمودي:** في مجال الصناعة الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج، وتصنيع المواد الأولية والمواد نصف المصنعة، لتوظيفها في صناعات أخرى.

يضرب مثالاً على ذلك بأن تصنيع الأنوال الميكانيكية اللازمة لصناعة النسيج، سوف يسمح برفع إنتاجية منشآت صناعة الأنسجة، وخفض تكاليف إنتاجها، وخفض تكاليف الإنتاج يسمح بخفض أسعار منتجاتها ويعزز

قدرتها التنافسية، وتطوير صناعة الأنسجة محلياً وبجودة عالية وأسعار منخفضة سيسمح برفد صناعة أخرى هي صناعة الألبسة، وستتمكن هذه الصناعة نتيجة انخفاض أسعار الأقمشة المحلية، أن تنتج ألبسة عالية الجودة وبتكاليف أقل تسمح بالمنافسة والتصدير للأسواق الخارجية... الخ.

لكن (**هـ. ليبنشتاين**) انتقد هذه النظرية ووجد في هذه التوازنات الثلاث نقاط هشة عديدة، لذلك أدخل مفهوم (**وسيطات النمو**) أو تفنيق الأماكن الضيقة في التنمية، لتأمين التوازن في فروع الصناعة، كالاهتمام مثلاً بتطوير التعليم لتوفير قوة عمل مؤهلة ومدربة، والاهتمام بالاختراع والابتكار والبحث العلمي لتطوير التكنولوجيا وتطوير تقنيات الإنتاج وخبرات إدارة المشاريع.

كما انتقد م. مبير هذه النظرية، واعتبر أن نقطة الضعف فيها، أنها لا تأخذ في الحسبان غياب آليات السوق في البلدان المتخلفة، وتترك لعفوية السوق تحقيق هذه التوازنات؛ في حين أن تحقيق التوازنات لا يتم إلا بتدخل الدولة في السوق، وبالتخطيط المركزي الشامل للقطاعات، لاسيما في مجالات الاستثمار ومسألة الأجور والأسعار، وربط المصالح الفردية للمستثمرين المتمثلة بالربح مع المصالح الوطنية، وتقترب هذه النظرية في أهدافها ووسائلها من مبدأ التصنيع لإحلال الواردات الذي اتبعته عدد من دول عدم الانحياز والدول العربية.

4- نظرية النمو غير المتوازن:

صاغ هذه النظرية العالم الأمريكي (**أ . هيرشمان**) كرد على نظرية (**النمو التوازن**) فهو يقترح تنمية تقوم على أساس التباينات المتعمّدة؟ وعدم ضرورة تطوير جميع القطاعات بشكل متوازن، بل اعتبر القطاع الأول القائد هو القطاع الصناعي التحويلي المعدة منتجاته للتصدير إلى الأسواق الخارجية، فهو يزعم بأن ليس من الضروري الاهتمام بالقطاعات الأخرى،

وقد تظهر حالات عدم التناسب بين القطاعات لكن يجب ألا نخشى ذلك أبداً، إذ يمكن تجاوزها مع الوقت، فيما لو تم تطوير الصناعة الحديثة .

وقد كانت التجربة الأحدث لتطبيق مبدأ التصنيع من أجل التصدير، **تحارب التصنيع في بلدان جنوب شرق آسيا:** كوريا- سنغافورة- تايوان- ماليزيا ... الخ.

ومن الممكن البدء بتنمية الصناعة الثقيلة أولاً ثم الالتفات للقطاعات الأخرى،، وقد أخذ هذا الرأي بعض المفكرين من جامعة واشنطن مثل (**تشي ويلير**) مدللاً على رأيه بتجربة التصنيع الثقيل في الاتحاد السوفييتي بين 1929-1938 كمثال لهذه الحالة.

5- نظرية أقطاب التطوير:

لقد دعى لهذه النظرية مفكرون عديدون، كان أبرزهم في فرنسا (**ف. بيرو**) وفي السويد (**غ. ميردال**) وفي الولايات المتحدة (**هيرشمان**) وآخرون.

يحاول أصحاب نظرية (**أقطات التطوير**) التركيز على دور الدولة في الاقتصاد، والتركيز على الاقتصاد المخطط، الذي يسمح بتوجيه الموارد المحلية نحو الحالات الأكثر فاعلية، وتفتيق الأماكن الضيقة في الاقتصاد التي تعيق المجتمع، مثل التركيز على قطاع اقتصادي أو خدمي أو اجتماعي كقطب مهم في التطوير مثل تطوير التعليم وإعداد الكوادر ومثال هذه الحالة التجارب الآسيوية، أو استخدام قطاع الطاقة كقطب تطوير، أو تعليم المرأة ومشاركتها الفعالة في قوة العمل... الخ.

من الأمثلة على هذه النماذج، مثلاً استخدام موارد النفط والغاز (**كأقطاب تطوير**) في تنمية الصناعة والزراعة في العراق والجزائر، إضافة للنهوض بالبنى التحتية والخدمات أو استخدام (**سد الفرات**) في سورية (**كقطب تطوير**) لتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية والرخيصة للنهوض بالصناعة والزراعة وتغيير نمط الحياة الاجتماعي.. الخ.

6- نظرية الدفعة الخارجية:

دعي لهذه النظرية و. روستو وأنصار نظرية (**الحلقة المفرغة**) إذ تركز هذه النظرية على أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في كسر الحلقة المفرغة، بالحصول على الأموال والموارد اللازمة والاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، وتشبه الدفعة الخارجية برأيهم؛ الصدمة الكهربائية للاقتصاد المتخلف الراكد، فتبعث فيه الحياة من جديد.

وطالما أن الموارد المحلية من الأموال غير متوفرة، فالاستثمارات الأجنبية سوف تسد هذا الفراغ وتقوم ببناء المشاريع الصناعية الضخمة، وتؤمن فرص عمل مجزية، مما يسهم بزيادة فرص الوصول للدخل ورفع القدرة الشرائية للسكان، وبالتالي توسيع السوق الداخلية، مما يحفز القطاعات التقليدية (**كالزراعة مثلاً**) للمساهمة في تطوير آلية الإنتاج الزراعي لدعم مسيرة التنمية وبناء الاقتصاد الحديث وتطويره.

في البرازيل كان (**س. فورتادو**) قد دعم هذا الاتجاه في تنمية بلاده، إذ رأى أن نمو تجارة التصدير في بلد متخلف سيسهم بإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي، دون الحاجة للتراكم الرأسمالي المحلي عبر المشاريع الوطنية الخاصة، فالاستثمارات الأجنبية تسمح وفقاً لهذا الرأي، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتأمين تسويق خارجي للمنتجات، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، يسمح بتطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وبالتالي تأمين احتياجات السكان الأساسية.

خاتمة:

ترتبط مجمل هذه النظريات بقواسم مشتركة في فهمها للتخلف، واقتراح حلول تسمح بإمكانية تجاوزه، عبر إدماج هذه الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، واعتبار التنمية الوحيدة في التنمية التي

تعتمد قوانين السوق الرأسمالية، وتعطي الدور الأكبر لرؤوس الأموال الأجنبية، كسبيل وحيد للتنمية وللخلاص من التخلف؟ **لكنها تهمل في الواقع مسألتين أساسيتين:**

1- **المسألة الأولى:** وهي ضرورة أن يترافق التصنيع مع إصلاحات سياسية واجتماعية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، لأن التخلف ليس مسألة تقنية فحسب، وقد تؤدي التكنولوجيا والتصنيع أدواراً هامة في التحديث إلا أنها لا تضمن وقاية هذه المجتمعات من المؤثرات الخارجية، وتقلبات الأسواق العالمية، وحركة رؤوس الأموال الأجنبية نحو الأماكن التي تحقق لها ربحية أعلى.

فمصالح رأس المال الأجنبي ليست متوافقة مع مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية. وهذا ما حصل فعلاً لبلدان (**النمور الآسيوية**) في عام 1977 وللمكسيك عام 1995 إذ هاجرت الاستثمارات الأجنبية خلال أيام، تاركة هذه البلدان تغط في أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية لم تتمكن الخروج منها بسهولة، وتحولت بلدان (**النمور الآسيوية**) من دول صناعية متطورة إلى مجتمعات تعصف بها الأزمات المختلفة، لأنها لم تأخذ بالحسبان الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية للتنمية.

2- **المسألة الثانية: إن** الشروط التي تضعها الاستثمارات الأجنبية على البلد المضيف، غالباً ما تكون نوعاً من التدخل المباشر في شؤونها السياسية وفي قوانينها المحلية، قد يعرض سيادة هذه الدول للخطر بشكل مباشر، وفي حال عدم الوفاء بهذه الالتزامات، فإنها تنتقل لمناطق أخرى، دون أن تتيح إمكانية استخدام أرباحها في البلد المضيف، أو استعادة البلد المضيف للقيمة المضافة التي تحققها هذه الاستثمارات، بتراكم رأسمالي محلي يغطي هذا النقص في حال خروجها.

كما أن اضطراب أسعار الصرف وأسواق المال قد يؤدي بين عشية وضحاها لوقوع هذه البلدان في كارثة اقتصادية، لا سيما في مرحلة تحرير أسواق المال والأسهم.

وقد أثبتت التجارب اللاحقة صحة هذه التوقعات الأزمة المكسيكية في عام 1995م والأزمة الآسيوية عام 1997م التي أصابت أسواق المال الآسيوية في (**كوريا- هونغ كونغ- ماليزيا- سنغافورة- اندونيسيا**). ومع عولمة أسواق المال والمضاربات الضخمة في هذه الأسواق، فإن الأموال أصبح بإمكانها خلال دقائق قليلة أن تنتقل من أقصى جنوب الكرة الأرضية إلى أقصى شمالها، دون وجود أية عوائق تذكر، وفي ساعات قليلة قد تنسحب الأموال إذا فقد المستثمرون الثقة والشعور بالأمان في هذه السوق.

ثالثاً- الاتجاهات الإيديولوجية للتنمية:

لم يتعرض مفهوم مثلما تعرض مفهوم التنمية لمثل هذا الكم الهائل من النقاش الفكري، في الخطاب السياسي والاقتصادي العربي سوى مفهوم العولمة؟ وقد أخذ خطاب التنمية كل هذه الأهمية لكونه، كان موجهاً إلى تبني اتجاهات وسياسات محددة في التنمية الاقتصادية، والمراهنة التي كانت سائدة مرحلة الحرب الباردة (**1950-1991م**) بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي حول نموذج التنمية الأفضل.

ففي حين لم ير أنصار التنمية الرأسمالية خياراً أفضل من التنمية على المعتمدة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص، وعدم تدخل الدولة بالاقتصاد؛ فإن أنصار الاتجاه الاشتراكي رأوا أن الحل الأمثل للخلاص من التخلف والتبعية أمام بلدان العالم الثالث، وإلغاء التمايز الطبقي والقضاء على الأمية والفقر يكمن في التنمية الاشتراكية.

لقد أنفق الباحثون العرب قدراً كبيراً من الوقت والحبر في الحديث عن التنمية وفقاً لهذه الاتجاهات الإيديولوجية، التي سادت مرحلة الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي. وبعد تأسيس مجموعة دول عدم الانحياز، في مؤتمر باندونغ 1955م وظهور اتجاه ثالث للتنمية وهو اتجاه (**عالم ثالثي**).

لكن ما الفرق بين هذه الاتجاهات الإيديولوجية الثلاث للتنمية؟

1- الاتجاه الليبرالي (الرأسمالي):

لقد كرس أدب التنمية العربي جهده على تجربة التنمية الليبرالية، لإبراز مزايا التطور الليبرالي، وغالباً ما اكتسب الحديث عن النمو معنى التنمية ذاته، وعلى الرغم من تباين معنى النمو (Growth) عن معنى التنمية (Development) فإن معنى النمو قد استخدم معنى مواز للتنمية.

يقصد أنصار هذا الاتجاه بالتنمية الليبرالية اعتماد مبدأ اقتصاد السوق الحر، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والاكتفاء بالقيام بأعمال الخدمات الضرورية، كالصحة والتعليم والأمن والإدارة.. الخ وترك قوانين السوق العفوية تنظم الاقتصاد، فكانت المدرسة الكلاسيكية قد قدمت المفردات الأساسية لهذا الاتجاه.

إذ تحدث آدم سميث عن فكرة تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة لتوسيع السوق الداخلية، والاهتمام بالأجور ورفع القدرة الشرائية للسكان، ومن ناحية أخرى أعطى أهمية لمنظمي المشاريع في التنمية وتطوير الفن الإنتاجي، مما يسهم برفع الإنتاجية، وربط سميث بين قدرة الناس على الادخار ومعدلات الاستثمار. ورأى أن مهمة الدولة يجب أن تنحصر في الإدارة والأمن والدفاع والقضاء والخدمات.

أما ديفيد ريكاردو فقد رأى أن الرأسماليين يقومون بدور حاسم في التنمية ورفع الإنتاجية ومستوى التشغيل، فهم حين يسعون بعملهم وراء الربح، فإنهم يستخدمون الأرباح في مشاريع جديدة مما يساعد على زيادة النمو الاقتصادي.

في حين ركز روبرت مالتوس على دور العامل الديموغرافي (السكاني) في التنمية وتحدث عن نوعين من أصحاب المداخيل:

1- الفقراء ويكون طلبهم مرتفع على الغذاء والسلع الاستهلاكية.

2- الأغنياء ويسهمون في زيادة الطلب الفعال على السلع المعمرة (المصنعة).

وحدد مالتوس ثلاثة عوامل أساسية وضرورية للتنمية وهي:

1- توافر الأراضي الزراعية الواسعة والخصبة لتأمين احتياجات السكان من الغذاء.

2- وجود رجال أعمال مجدين وأصحاب مبادرة يقومون ببناء المشروعات وتجميعها في مشاريع كبيرة أو احتكارية.

3- تشجيع الاختراع والابتكار، لتطوير تقنيات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة.

بقيت أعمال المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد المرجع الأول في التنمية حتى عشرينات القرن العشرين، لكن مع بداية أزمة الكساد العظيم 1929-1933م التي كانت أكبر أزمة تمر بها الرأسمالية في القرن العشرين، استدعت الحاجة لظهور اتجاهات فكرية جديدة، كان في طليعتها ظهور (**الكيترية**) فقد دعى م. كيتر إلى نظرية جديدة تقوم على مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في الأعمال الإنشائية لتأمين فرص العمل، وتحريك الأسواق لمساعدة رجال الأعمال وتشجيعهم على الاستثمار.

وقد وازن كيتر بين التضخم والبطالة، فوجد أن العلاقة عكسية بين هاتين الظاهرتين، أي كلما ارتفعت معدلات البطالة كلما كان معدل التضخم منخفضاً، وفي سبيل المحافظة على النمو الاقتصادي لا بد أن نرفع معدل الاستثمار بهدف تأمين فرص عمل، كما رصد العلاقة بين الادخار والاستثمار، فوجد أن العلاقة بينهما عكسية أيضاً، فكلما كان معدل الادخار منخفضاً كلما كان معدل الاستثمار مرتفعاً.

أعطى كيتر أهمية كبيرة لدور الدولة في تنظيم الشؤون المالية، لأنه اعتقد أن العلاقة بين معدلات الفائدة في البنوك والمصارف ومعدلات الربح هي أيضاً عكسية، لذلك إذا كان الهدف الحفاظ على معدل استثمار مرتفع يجب ألا يكون معدل الفائدة في البنوك أعلى من معدلات الربح.

هكذا بقيت الكيترية توجه الاقتصادات الرأسمالية حتى سبعينات القرن العشرين. وقد أخذت بعض الدول في جنوب شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين والهند، بهذا الاتجاه التنموي، وحاولت تطبيق مبادىء ونظريات الاقتصاد الحر، فاستخدمت آليات التسوق (Mechanism) في ضبط تطورها التنموي، وهناك بلدان أخرى طبقت مبدأ حرية الأسواق، لكن القطاع الخاص كان فيها ضعيفاً، وأدت الدولة الدور الأول في التنمية... الخ.

2- الاتجاه الماركسي الاشتراكي:

يقوم هذا الاتجاه على فكرة إلغاء القطاع الخاص، وآليات السوق وجعل الملكية لوسائل الإنتاج عامة، في القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والخدمات، وقيام الدولة بإدارة الاقتصاد، والاستفادة من الفائض في الزراعة، لدعم وتطوير الصناعة التحويلية الحديثة، ومن ثم العناية بالخدمات الاجتماعية.

فالتنمية الاشتراكية، تبني اقتصاداً مخططاً مركزياً، يقوم على مبدأ التدخل المباشر في آليات السوق، لاسيما الأسعار والأجور، وترى أن هدف

المشروعات الإنتاجية هو الاستهلاك وإشباع حاجات السكان لا الربح؟ وتعطي الأهمية في التنمية للإنسان كهدف ووسيلة التنمية الأساسية، ويرى أنصار الاتجاه الماركسي أن قاعدة التوزيع للدخل القومي، يجب أن تكون لصالح المجموع العام من السكان، من خلال توسيع قاعدة الخدمات الجماعية وتحقيق الرفاه العام، ويعتمد هذا الاتجاه الماركسية- اللينينية كأساس نظري وتجربة الاتحاد السوفييتي نموذجاً قائداً لهذه التجربة في التنمية.

كانت التجربة السوفيتية كنموذج لهذا الاتجاه التنموي، قد قامت على مبدأ إلغاء جميع أشكال الملكية وتحويلها إلى ملكية حكومية، في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمصارف والبنوك والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والفنادق والمطاعم.. الخ.

هدف النموذج الاشتراكي للقضاء على الطبقات، وإلغاء الفوارق الناجمة عن تقسيم العمل الاجتماعي بشكل قسري، وإلغاء قوانين السوق مثل قانون القيمة وقانون العرض والطلب، وقطع الصلة (**أو فك الارتباط**) بالسوق الرأسمالية العالمية، بالاعتماد على القدرات الذاتية، وتحقيق توافق بين شكل العمل الاجتماعي وشكل الملكية.

ويبقى القانون الناظم للعلاقات الاقتصادية هو قانون القيمة الاشتراكي في حساب تكاليف الإنتاج والأرباح، والأسعار والأجور، والعلاقة بين الادخار القومي والاستثمار، وعلاقات التبادل بين قطاعات الاقتصاد الوطني ومؤسساته.

حققت التنمية الاشتراكية نجاحات مهمة، ومكنت البلدان الاشتراكية من الانتقال من اقتصادات متخلفة إلى تنمية سريعة في مجالات الصناعة التحويلية الثقيلة، وبناء القاعدة المادية للاقتصاد بتطوير البنى التحتية

من نقل ومواصلات واتصالات، وشبكات الكهرباء والصرف الصحي.

فقد نجحت التجربة السوفيتية في السنوات الأولى (**في الخطة السوفيتية التنموية 1926-1935م**) من تمكين الاقتصاد السوفييتي من بناء شبكة متطورة للنقل بالسكك الحديدية، وتأمين الطاقة الكهربائية، وبناء الصناعة الثقيلة مثل المخارط والآلات ووسائط النقل، وحققت معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي وصلت إلى 10٪ سنوياً، كما مكنت الدولة من النهوض بالقطاعات الخدمية، كالتعليم والقضاء على الأمية وتأمين الخدمات الصحية وشبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في المدن.

هكذا حققت التنمية زيادة مضطردة في ميدان الإنتاج المادي في معظم البلدان الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية /1950-1970م/ بمقدار تراوح بين 5-7 مرات. لقد حل احتكار الدولة للاقتصاد محل احتكار الشركات الخاصة، وكانت منظومة التوزيع قد جرى توزيعها في صناديق ادخار للإنفاق الاجتماعي والشأن العام، **وأهم هذه الصناديق (Funds):**

1- **صندوق التراكم والاستثمار**، ويهدف لتجديد وتوسيع الإنتاج وتطويره، والإنفاق على الأشغال العامة، إضافة للإنفاق على التطوير العلمي والعسكري وغزو الفضاء.

2- **صندوق الاستهلاك:** ويتم توزيع موارد هذا الصندوق على صناديق فرعية **لتطوير الخدمات مثل صناديق:** التعليم، الصحة، والأجور، والتأمين الاجتماعي والمعاشات.. الخ.

يشير نيكتين إلى أن كتلة الأجور في الاتحاد السوفييتي زادت بين عامي 1950-1970م من 13-64 مليار روبل.

لكن التنمية الاشتراكية تستطيع تحقيق قفزة في الأجور ولمرة واحدة فقط، وبناء قاعدة اقتصادية تحتية، وتنمية بشرية سريعة، لكنها لا تلبث أن تدخل الاقتصاد في ركود اقتصادي طويل، **بسبب غياب الحافز الفردي للعمل واستفحال البيروقراطية والترعة المركزية في الإدارة وصناعة القرار**، وتغليب الأيديولوجيا وأجهزة الأمن والحزب على الدولة، والسياسة على جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. الخ. هذه السياسات أدت لقتل الحافز عند المنتجين، وروح الابتكار والإبداع عند العاملين، وكان الأداء الجيد في العمل مساو للأداء الرديء في الأجر، في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات الرابحة متساوية مع الخاسرة.

من ناحية أخرى كانت المنتجات السوفييتية والسلع المختلفة في الصناعات التحويلية ذات جودة منخفضة لأن تطوير الصناعة التحويلية يحتاج إلى تطوير تقني مستمر، ووجود منافسة في السوق، واهتمام بمعايير الجودة والتنافس في مجال التسويق وتخفيض الأسعار.

فالصناعة التحويلية لا يمكن أن تتطور بدون قوانين السوق. لكن الصناعة الناجحة الوحيدة في الاتحاد السوفييتي كانت صناعة الأسلحة وتقنيات الفضاء، نظراً لاعتماد هذه الصناعة على نظام عسكري صارم في محاسبة العاملين، كما تم الإنفاق بسخاء على البحث العلمي وتطوير هذه الصناعة، نظراً لارتباطها المباشر بالأمن القومي. وبسباق التسلح والتنافس مع الصناعات الحربية في الدول الرأسمالية. ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول النامية حاولت محاكاة هذا النموذج في التنمية ووصلت إلى نتائج مشابهة في حصادها التنموي، ودخل اقتصادها في أزمات الركود والبيروقراطية ومشكلات الفساد الإداري.

3- **الاتجاه غير المنحاز أو العالم ثالثي:** بدأ هذا الاتجاه التنموي في التكون بعد تأسيس مجموعة دول عدم الانحياز بانعقاد المؤتمر التأسيسي

عام 1955م في أندونيسيا في مدينة باندونغ، حيث ضم زعماء كل من يوغسلافيا (**جوزيف ب. تيتو**) والهند (**انديرا غاندي**) ومصر (**جمال عبد الناصر**) واندونيسيا (**سوكارنو**). وتبنت المجموعة أفكار عدم الانحياز في السياسة والتنمية لأي من المعسكرين المتحاربين، الرأسمالي والاشتراكي، وتبنت المجموعة فلسفة الاعتماد على الذات وحشد الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية في التنمية، وتطبيق مبدأ (**التصنيع لإحلال الواردات**) من خلال تنمية تعتمد على الدولة والقطاع العام كقطاع تنموي أساسي، إلى جانب دور محدود للقطاع الخاص، وتبني مفهوم الخطط الخمسية في التنمية، بالسماح للقطاع الخاص للعمل في المجالات غير الاستراتيجية، التي لا تؤثر مباشرة على القرار الاقتصادي والسياسي، كالزراعة والتجارة الداخلية والنقل والصحة.

جدير بالذكر أن عدد من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية كانت قد انضمت لمجموعة عدم الانحياز.

لقد تمكنت هذه البلدان من تحقيق تنمية سريعة في الموارد البشرية، وبناء قاعدة خدمات متطورة نسبياً في التعليم والصحة، وتأسيس صناعة تحويلية وطنية خفيفة لإشباع حاجات الاستهلاك الأساسية في السوق الداخلية بهدف التحرر النسبي من السوق الرأسمالية العالمية، وتطوير البنى التحتية في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات، وتأمين الطاقة الكهربائية ومياه الشرب وشبكات الصرف الصحي وبناء المساكن.

كما لعبت الدولة في هذه المرحلة دور رب العمل من خلال تأمين فرص العمل للشباب في مؤسسات الدولة والقطاع العام، وتبني سياسة علمانية ببناء الوحدة الوطنية من خلال مجتمع الطبقة الوسطى، بغض النظر عن العرق والمعتقد الديني والسياسي.

لكن هذه التجربة في التنمية لم تصمد طويلاً، فالإنفاق الكبير على الخدمات والمشاريع، وتضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي، أدى لوقوع هذه البلدان في أسر مؤسسات التمويل العالمية، نظراً لعدم تناسب الإنفاق الحكومي مع المداخيل، وارتفاع حجم الإنفاق العسكري بسبب الحروب الأهلية والإقليمية، فكان السبيل الوحيد لتغطية هذه النفقات اللجوء للإقراض الخارجي، لاسيما من البنك وصندوق النقد الدوليين أو أندية الدين الأوربية، ونتيجة لشروط الإقراض القاسية، كانت أرباح الديون وخدماتها تتضاعف كل عشر سنوات، مما دفع بعضها لإعلان الإفلاس والعجز التام عن إيفاء الديون ودفع أقساط الفوائد (خدمة الديون) في عام 1980-1981م.

كانت مشكلة الديون مدخلاً هاماً لدخول صندوق النقد الدولي كوسيط تفاوضي لحل المشكلة مع أندية الديون، بفرض برامج إصلاح هيكلي واقتصادي على البلدان المدينة لقاء جدولة ديونها. من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ومالية محددة، تتلخص بتحرير التجارة والأسعار وآليات السوق، والحد من النفقات الحكومية وإيقاف التوظيف لدى الدولة، واتباع سياسات خصخصة لمؤسسات القطاع العام، كشرط لجدولة الديون وإعفاء البلدان المدينة من بعض شرائح الديون وتقسيط الباقي على أقساط مريحة، مما يعني التحول إلى التنمية الرأسمالية والاتجاه الليبرالي.

رابعاً- التنمية البشرية:

ظل الحديث عن التنمية الاقتصادية مقاساً بمعدلات النمو الاقتصادي هو الخطاب الأكثر شيوعاً في أدبيات التنمية، على اختلاف الاتجاهات النظرية والإيديولوجية لفترة استمرت حتى نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين إلى أن تبنت الأمم المتحدة في عام 1980 برنامج يحمل أسم UNDP أي (**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية**) وساهم هذا البرنامج

بتمويل عدد من المشاريع الضرورية ذات طابع خدمي وإنسان، وبرؤوس أموال صغيرة، جرى تمويلها من البلدان الصناعية ومؤسسات التمويل العالمية، بهدف تحريك التنمية وتحفيز القطاع الخاص في البلدان النامية.

لقد وصف مدير البرنامج آنذاك وليم درار أهداف المشروع بأنه **(يهدف إلى تحفيز القطاع الخاص والاستفادة القصوى من إمكانياته، بالنظر للقطاع الخاص كمحرض قوي للتنمية، يمكن أن يطلق عنان الدينامية وقوى الإبداع والملكات لدى الأفراد في جميع أنحاء العالم)** لقد بالغ درار في تفاؤله بدور المبادرات الفردية والقطاع الخاص في العالم النامي لدرجة أنه قال: **(أعط هؤلاء الرجال والنساء الحرية في إدارة تنميتهم، وأعطهم حصة دائمة في تلك التنمية وسوف يصنعون المعجزات لأنفسهم ومجتمعاتهم ولبلدانهم)**.

لكن المعجزة لم تتحقق بإمكانية إعادة تجربة التنمية الغربية الرأسمالية في العالم النامي، وكان ينقصها الكثير من المقومات، مما حدا بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاهتمام بنشر الأبعاد الاجتماعية للتنمية، واضعاً الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة كهدف لمشروعاته، بالنظر إلى أن الأفراد البشر هم وسيلة التنمية وهدفها.

صدر التقرير السنوي الأول عن التنمية البشرية في العالم (Human Development Report) في عام 1990م وقدم لأول مرة تعريفاً محدداً للتنمية البشرية، وحدد مؤشراته الكمية والرياضية، **بالقول**: التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات، هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة التي تخلق مكونات احترام الذات.

يضيف التقرير للتعريف السابق لمفهوم التنمية البشرية عناصر أخرى مثل ضمان مختلف مكونات احترام الذات، بما في ذلك القدرة على الاختلاط بالآخرين دون الشعور بالخجل **(من الظهور على الملأ)** حسب تعبير **(آدم**

سميث). هكذا قدم هذا المفهوم أبعاداً جديدة للتنمية، إذ لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي بل شملت الجانب الإنساني والاجتماعي والحياة السياسية. كما لم تعد التنمية مجرد مؤشرات ذات طابع كمي تدل على النمو الاقتصادي، بل أصبحت تأخذ في حسابه من هم المستفيدون ومن هم الخاسرون من التنمية، بالنظر للجانب البشري من التنمية والإنسان باعتباره الوسيلة والهدف للتنمية.

وفق هذا الفهم أصبحت التنمية البشرية، هي الوجه النقيض للفقر، أو الوسيلة للحد من الفقر. ولم يعد الفقر مفهوماً أخلاقياً (**برجوازياً**) بل أصبحت له مؤشرات كمية وحسابات رياضية معقدة، يتم من خلالها قياس الفجوات التي تفصل بين أفقر فئة في القاعدة وأغنى فئة في قمة الهرم الاجتماعي.

من ناحية أخرى أصبح مفهوم فقر الدخل مؤشراً ذا دلالة إحصائية تعبر عن وضعية اقتصادية واجتماعية محددة، فمؤشر الفقر البشري يدل على الخيارات المتاحة للسكان في الوصول لتنمية قدراتهم والعيش حياة مديدة بصحة جيدة، والوصول إلى التعليم والحصول على الخدمات الصحية، ومياه الشرب المأمونة، وشبكات الصرف الصحي، والغذاء الضروري لإعادة تحديد طاقاتهم والحفاظ على الصحة، مما ينعكس على ارتفاع مؤشر متوسط الحياة أو (**العمر المتوقع منذ الولادة**).

كما تشمل التنمية البشرية أيضاً إدماج المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية، وتوسيع خيارات الناس السياسية بتعميم مفهوم الحريات السياسية ومستوى تطور المشاركة في الانتخابات الديموقراطية النزيهة والشفافة.

كما ركز مفهوم التنمية الإنسانية على جوانب عديدة كان أهمها:

1 – الفقر والبطالة: إن مفهوم فقر الدخل أو انخفاض الدخل الفردي شديد الارتباط بقدرة الناس والفرص المتاحة أمام الأفراد للوصول إلى الدخل. وإذا كانت غالبية السكان لا تمتلك القدرة على القيام بمشروعات فردية وكسب الدخل، فإن الوصول إلى فرص العمل، وتمكين الأفراد لا سيما الشباب والنساء، من الوصول إلى فرص عمل مجزية هو الجسر بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وبالتالي الوصول إلى الدخل وتحسين مستوياتهم المعيشية.

وفي البلدان الاشتراكية أو البلدان التي اعتمدت التنمية المتمركزة على الذات من خلال الدولة والقطاع العام (**في الستينات والسبعينات**) كانت الدولة تتكفل بالقسم الأكبر من هذا العبء في العديد من بلدان العالم، لكن مع التحول العالمي إلى الاقتصاد السوقي (**الرأسمالي**) فإن قوانين السوق تخلق باستمرار اللامساواة وعدم التكافؤ في الفرص أمام الناس، وتبعاً لاختلاف القدرات بين الشباب والكهول، بين الرجال والنساء، بين الكبار والأطفال، بين المدينة والريف، بين العالم المتقدم والعالم النامي، ووفقاً لقواعد الاقتصاد ولأشكال تقسيم العمل الاجتماعي. فإذا كانت القدرة على التعلم والتعليم المهني والفني والعالي، تجعل قدرات الأفراد أكبر في الوصول إلى عمل مجزي، فإن هذه القاعدة ليست في جميع المجتمعات قاعدة صحيحة وممكنة.

كما إن تأمين فرص العمل بأجر ليس الأسلوب الوحيد للتخلص من البطالة، فهناك الورش والمشروعات الصغيرة والمزارع، والأنشطة التجارية والخدمية، وفي حال وجود ممولين محليين أو دوليين يقدمون قروضاً ومساعدات لقيام هذه المشاريع الأسرية أو الفردية، تحمل هذه الإمكانية

متاحة ليشغل الناس أنفسهم ولدفع عجلة التنمية للأمام، كما فعلت اليابان والصين والهند والبلدان النامية المصنعة حديثاً في آسيا.

لذا فإن تأمين فرص العمل يعني تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات والسلع وتحسين مستوياتهم المعيشية، وتمكينهم اجتماعياً على ممارسة حقوقهم السياسية أيضاً، فالعمل يولد الإحساس بالكرامة والأهمية لدى الأفراد، وبالدور الاجتماعي المنتج والمحفز للمشاركة في صنع القرار وصنع السياسات المحلية والمشاركة في القرار السياسي.

لكن مع الأسف فإن الدولة في مرحلة العولمة فقدت الكثير من وظائفها وقدرتها على القيام بهذه المهام، سواء أكانت الدولة في العالم النامي أو دولة الرعاية في العالم المتقدم، واليوم تنتج العولمة باستمرار بآلياتها (**ميكانيزماتها**) المختلفة، حالة اللاتكافؤ واللامساواة في توزيع الثروات والدخل بين الأفراد والجماعات والدول، وتلفظ يومياً أعداداً كبيرة من المهمشين اجتماعياً، هم ضحايا قوانين السوق العالمية الرأسمالية.

إذ يشير تقرير التنمية البشرية في العالم- 1997م أنه حتى عام 1993 كان هناك نحو 1000 مليون نسمة في العالم لا يعرفون القراءة والكتابة، وغالبيتهم في البلدان النامية الأشد فقراً، ونحو 840 مليون نسمة يعانون من الجوع ونقص الغذاء، وأكثر من ثلث السكان في البلدان الأقل نمواً (**في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء**) يتوقع لهم ألا يعيشوا حتى سن الـ40 عاماً. ومن أصل 9 مليارات نسمة كانوا يعيشون على اليابسة في عام 2006م، فإن ثلث هذا العدد تقريباً كانوا محرومين من إمكانية التعليم والحصول على مياه الشرب المأمونة والغذاء.. الخ.

هكذا لم تعد التنمية بالمفهوم التقليدي (**البرجوازي**) هي إعادة توزيع الثروة القومية والدخل الوطني على قاعدة تقاسم الأرباح والأجور، بل تقاس من خلال توفير المجتمع لشبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير الرعاية

الصحية والتعليم والكهرباء والاتصالات ووسائط النقل، والطرق، وتأمين السكن، والتأمينات الاجتماعية المختلفة للقسم الأكبر من السكان.

كما أصبح معيار اللامساواة مقياساً رياضياً، ويعد معامل جيني من المعايير الشهيرة لقياس اللامساواة داخل المجتمع، إذ تمثل نقطة الصفر الحالة المثالية في تحقيق المساواة وهي غير محققة مطلقاً، وكلما اقترب هذا المعامل من الواحد، أي 0.40، أو 0.60، أو 0.80، كلما عبر عن ازدياد اللامساواة، وإن البلدان الأكثر اقتراباً من المساواة هي التي يكون فيها معامل جيني أقل من .0.25

2- التنمية المستدامة:

ظهرت مفاهيم جديدة في مرحلة العولمة تتناول التنمية بأبعاد جديدة، فظهرت مفاهيم التمكين والاستدامة، لتأخذ التنمية أبعاداً مستقبلية وإيكولوجية (**بيئية**) بالنظر إلى حقوق الأجيال القادمة، ووقف الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية، وما ينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على البيئة مثل (**تلوث الهواء- تلوث المياه- التصحر- انحسار الغابات- الغطاء النباتي**) مما يؤدي لتحطيم وتخريب منظومات استبقاء الحياة، وتدمير الشروط الطبيعية للحياة الاجتماعية، على حساب حصة الأجيال القادمة.

بالإضافة لهذه الأبعاد المستقبلية والبيئية لمفهوم الاستدامة، فإن التنمية المستدامة تتجه أيضاً إلى ضرورة وجود نظام اقتصادي واجتماعي، قادر على مقاومة الصدمات الخارجية والأزمات الطارئة التي تفرزها العولمة، ويضمن هذا النظام وقاية الشعوب والحفاظ على تقدمها ومستوى الرفاه للسكان، وعدم تحميل الأجيال القادمة أعباء من ديون داخلية وخارجية متراكمة، أو تبعات الصراعات الاجتماعية والتوتر الاجتماعي والسياسي، أو بقاء الأنظمة السياسية غير الديمقراطية وغير المستقرة هي المسيطرة.

هكذا فإن مفهوم التنمية المستدامة أصبح يلبي حاجات الجيل الحاضر دون أن يعرض الأجيال المقبلة للخطر، ويحرمها من القدرة على تلبية احتياجاتها.

إضافة للمفاهيم السابقة في التنمية البشرية **فقد ظهرت مفاهيم:** التعاون الإنصاف والتعزيز، والتمكين للأجيال الحاضرة وللفئات الهامشية من (**الأطفال النساء كبار السن المعوقين، الخ**) وأصبحت هذه المفردات الأكثر شيوعاً في خطاب التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة بهذا المعنى تتسع بأبعادها الجديدة بهدف تحقيق شبكة أوسع من الأمن الاجتماعي والحد من الحرمان والفقر والبطالة والجريمة، واستدامة الفرص أمام الجميع لممارسة حقوقهم وحرياتهم. إذن يمكن تلخيص مفاهيم التنمية البشرية بهذه الأبعاد (**التمكين- الاستدامة- الإنصاف- التعاون- الأمن**)، **وقد رسم تقرير التنمية البشرية أبعاد التنمية البشرية عام 1996 بتحقيق الأهداف التالية:**

1- العمالة الكاملة والقدرة على الوصول للدخل والرزق.
2- تعزيز حرية الناس وتمكينهم من الوصول إلى فرص الحياة الكريمة.
3- تعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي.
4- توزيع المداخيل والثروات توزيعاً عادلاً.
5- تعزيز التنمية البشرية في المستقبل.

خامساً- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية:

إن الحديث عن نموذج قياسي في التنمية أمر لا يمكن أن يتحقق في التاريخ الإنساني مطلقاً، فالوحدة في التاريخ البشري قائمة على التنوع والتعدد. فتجارب الشعوب والبلدان ليست واحدة، وإن كانت متشابهة أحياناً، فالخصائص الثقافية والاجتماعية ومستويات التطور متباينة، والاتجاهات

السياسية للطبقة الحاكمة تفرض أنماطاً محددة من الفكر التنموي والاستراتيجيات التنموية، وتعبر في آخر الأمر عن طبيعة النظم السياسية، التي تعكس مصالحها الاقتصادية ومصالح الفئات الاجتماعية التي تساندها في سياساتها التنموية لتحقيق هذه الأهداف.

إذا كانت التنمية في القرن العشرين قد نشأت في ظروف تاريخية محددة، من الصراع الإيديولوجي والطبقي بين القوى الاجتماعية، التي يمكن تلخيصها بصراع قوى الرأسمالية والاشتراكية، فربطت التنمية بين السبل وبين الأهداف، وذلك لأن النهج التنموي ما هو إلا تكثيف لهذه الإيديولوجيات والمصالح الاجتماعية، فكانت حلقات الارتباط بين جانبي التنمية (**الاقتصادي والاجتماعي**) ضعيفة، ففي الوقت الحاضر، لم يعد ممكناً تجاهل هذه العلاقة والتأثير المتبادل بينهما.

من ناحية أخرى أصبحت مسألة قياس جانبي التنمية بمؤشرات كمية ونوعية ضرورية، كالحديث عن النمو الاقتصادي ونمو الدخل الفردي ونمو الإنتاجية.. الخ وقياس الجانب الاجتماعي بمؤشرات مماثلة مثل التعليم والصحة والخدمات ومستوى المعيشة أو الفقر..الخ وإعطاء درجة أو ترتيب للمحصلة النهائية في هذه المؤشرات لكل دولة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن العولمة تفرض، طوعاً أو قسراً، على جميع البلدان التكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي، واتباع سياسات تنموية ذات طابع ليبرالي يعتمد على اقتصاد السوق (**رأسمالي**) كما أصبح الانتقال إلى الاقتصاد الجديد (**اقتصاد المعرفة**) يتطلب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كالتعليم واكتساب المعرفة والحد من الأمية والحفاظ على النوع البشري، ووجود سياسات سكانية وتخطيط للموارد البشرية، وإدارة فعالة للتنمية. ففي حين إن قوانين السوق تبقى عفوية، ولا يهم أصحاب الأموال والقطاع الخاص النتائج الاجتماعية المترتبة عن هذه القوانين، فإن الدولة يمكن أن تؤدي

أدواراً جديدة وهامة للتوفيق بين المصالح وإعادة توزيع الدخل، واقتسام المزايا والمنافع الاقتصادية، بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وفرض أنظمة ضريبية تصاعدية على الدخل والاستهلاك والطاقة، لتأمين تمويل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة وحماية البيئة، وباتت الدولة إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الأهلي أو مؤسسات المجتمع المدني شركاء ثلاث في التنمية، وأصبحت الثقافة على غاية من الأهمية إلى جانب التكنولوجيا والاتصال ورأس المالي في التنمية الحديثة.

خامساً- التنمية ودولة الرعاية:

كانت أهم نماذج التنمية بعد فترة الكساد العظيم في 1929-1933 هي التحول إلى دولة الرعاية Welfare State والعودة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، بدلاً من الليبرالية الفجة التي أفضت هذه الأزمة، التي كادت تودي بالنظام الرأسمالي ككل. فكان تطبيق الكيترية تعبيراً عن هذه السياسات التنموية الجديدة، التي حاولت التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية، والاهتمام بالجانب البشري من التنمية بتأمين شبكة متكاملة من الرعاية الاجتماعية.

كانت نماذج دولة- الرعاية في الولايات المتحدة وبريطانيا مختلفة عن مثيلاتها في البلدان الاسكندينافية، التي ظلت منطقة محايدة في الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية، فالنموذج الليبرالي لدولة الرعاية، الذي انتهجته الدول الرأسمالية كان يقوم على عدم تدخل الدولة بآليات السوق، مع وجود سياسات حكومية ومؤسسات تهدف للحد من اللامساواة.

أما النموذج الاسكندينافي لدولة الرعاية Welfare State فكان يعتمد على مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، للتوفيق بين جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من قوانين السوق في الاقتصاد، وتدخل الدولة في آليات السوق بإدارة الطلب، والحد من التفاوت

الاجتماعي، من خلال الإنفاق الكبير على برامج الرعاية الاجتماعية (**للأطفال- المسنين- المرضى- العاطلين عن العمل... الخ**) ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتوسيع قاعدة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو النفع العام.

بقيت نماذج دولة الرعاية تحقق أعلى درجة من الترابط بين وجهي التنمية الاقتصادي والاجتماعي حتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين.

لكن مع ظهور الليبرالية الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة في أواسط الثمانينات، وهذا الزخم الهائل للعولمة بتحرير الأسواق، ودور الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية ومطالبتها بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، أدت هذه الظروف لتآكل وتراجع دولة الرعاية أو نماذج دولة الرفاه.

ومن نماذج تدخل الدولة في الاقتصاد في الدول النامية، يمكن الحديث عن تجربة الصين التي سعت منذ أواخر الثمانينات بإصلاح سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف المزدوج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقت مفهوم (**اشتراكية السوق**) فقد شجعت الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التصديرية، ودعمت المشاريع الصغيرة الفردية في الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الريفية، وكانت حصة هذه المشاريع عام 1990م قد بلغت نحو 35٪ من فرص العمل في الريف، واستوعبت نحو 95 مليون عاطل عن العمل يشكلون 1/2 البطالة- عام 1993م وبقي دور الدولة في الاقتصاد وإدارة التنمية أساسياً من خلال التحكم بأدوات اقتصادية مثل إدارة الطلب في السوق. كما كانت تجارب التنمية في بلدان (**شرق وجنوب شرق آسيا**) (**كوريا الجنوبية- سنغافورة- تايوان- هونغ كونغ- ماليزيا- إندونيسيا**) التي اعتمدت أساساً على رؤوس الأموال اليابانية والأمريكية، لخلق حزام رأسمالي يمنع المد الشيوعي الصيني قد طرحت أشكالاً جديدة من التنمية، التي تقوم على تدخل الدولة ودورها الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون القيام بإصلاحات سياسية وديموقراطية.

سادساً- نماذج من التنمية في البلدان النامية:

لا بد أن نأخذ بالحسبان التجارب الماضية للبلدان النامية، الناجحة منها والمخفقة، والمشكلات الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية، كالفقر والبطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني.. الخ وما لهذه العوامل من آثار سلبية على التنمية، ما لم يتم حشد الموارد الاقتصادية والموارد البشرية بالشكل الأمثل، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للتغلب على مشكلة انخفاض الدخل بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ذلك لأن ارتفاع معدل النمو السكاني، سيمتص معدلات النمو الاقتصادي، وإذا كان معدل النمو الاقتصادي منخفضاً كما هو الحال في غالبية البلدان النامية لاسيما الأقل نمواً (بلدان التنمية المنخفضة) فإن التنمية ستصل إلى طريق مسدود.

ومن تجارب البلدان التي اعتمدت على التنمية لإحلال الواردات، فإن هذا النموذج تطلب المزيد من الإنفاق الحكومي، ولأن الموارد محدودة فإن العديد من هذه البلدان لجأت إلى الاقتراض والديون الخارجية التي تراكمت مع الزمن وأوقعتها في أزمة الديون، وارتهن النمو الاقتصادي لخدمة الديون، حيث امتصت خدمة الديون الفائض اللازم لتحفيز عملية النمو الاقتصادي، وحدثت إعاقات في التنمية كان من الصعب تجاوزها دون التضحية الكبيرة بما أنجزته على الصعيد الاجتماعي، كان مثال هذه الحالة في (**المكسيك- الهند- البرازيل- الأرجنتين.. الخ**) التي اضطرت لتصحيح مساراتها الاقتصادية بالتكيف مع قوانين السوق الرأسمالية، لتتمكن من جدولة الديون والاستفادة من ميزة إعفائها من قسم لا بأس به من ديونها الخارجية، مقابل تطبيق برامج تصحيحية للتكيف الهيكلي والخصخصة والتحرير الاقتصادي على حساب التضحية بالتنمية البشرية وزيادة نسبة الفقر.. الخ.

فقد بدأت هذه البلدان بتغيير نهجها التنموي واتباع نهج جديد يقوم على التصنيع للتصدير، وغدت مع بلدان جنوب شرق آسيا تعرف بـ(**الأسواق**

الناشئة) لتشكل أشباه أطراف للنظام الرأسمالي العالمي وحلقات ارتباط جغرافي له في هذه المناطق مع البلدان المجاورة، مما يؤهلها لأدوار اقتصادية هامة الآن وفي المستقبل.

وإذا كان من الصعب الإحاطة بجميع تجارب البلدان النامية في التنمية، فإن تجربة الصين وبلدان النمور الآسيوية التي يطلق عليها المعجزة الآسيوية، من التجارب الهامة في التنمية في العالم الثالث والجديرة بالدراسة والتوقف عندها للاستفادة من دروسها.

1- كوريا الجنوبية:

لم تكن كوريا في مطلع الستينات أكثر من بلد نامي متخلف يعجز عن تأمين وسائل كافية لمكافحة مرض الكوليرا المنتشر بين قسم كبير من السكان، واعتمدت كوريا على تصدير الخامات الأولية الزراعية، وكانت تعاني من انتشار الأمية المرتفعة والتخلف.

لكن بدءاً من عام 1960م جرى التركيز على عاملين أساسيين **(كقطبين للتنمية)** الأول يقوم على الاهتمام بالتعليم، وتجهيز الكوادر المحلية المتخصصة، والعامل الثاني فتح الأبواب أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. فبدلاً من الاعتماد على المعونات الخارجية في ظل النمو العفوي السكاني المرتفع، أصبحت الإستراتيجيات التنموية تأخذ بالحسبان هذه العوامل مجتمعة. فاعتمدت كوريا على سياسة تصنيع تصديرية تعتمد على العمالة الكثيفة والرخيصة، والاستثمار في مجال التعليم والتكنولوجيا، وتحقيق معدلات مرتفعة في **(الاستثمار- الادخار- النمو الاقتصادي- الاهتمام بقوة العمل)** والإحلال التدريجي لقوة العمل الفنية والكوادر المحلية المؤهلة، محل قوة العمل البسيطة والكوادر الأجنبية، لذلك جرى الربط بين مستوى التعليم والأجر، وتم التركيز على التعليم النوعي وفق احتياجات سوق العمل، بدلاً من التعليم الكمي. مع الوقت أصبحت الأسرة الكورية ترى في التعليم وسيلة

للحصول على فرص عمل بـأجور أعلـى، ممـا أدى للإقبـال علـى التعلـيم العـادي والفني، ودفـع القطـاع الخـاص للاسـتثمار فـي التعلـيم فكانـت اسـتثماراته فـي التعليم عام 1990م قد وصلت إلى 37٪ مـن التعلـيم الأساسـي الثـانوي.. الـخ. هكذا تمكنت كوريا من الانتقال من التخلف إلى التنمية الصناعية وأصبحت من بين الدول التي تحتل مرتبة متقدمة بين الدول الخمسة عشر الأولى في الإنتاج الصناعي العالمي.

فكانت محصلة ثلاث عقود في التنمية (1960ـ1990م) هي تحقيق أعلى معدلات في مؤشرات التنمية:

1- تحقيق معدل نمو في الأجور الحقيقية سنوي يصل إلى 9٪.

2- نمو الدخل الفردي بمعدل سنوي يصل إلى 8٪.

3- معدل نمو اقتصادي وصل إلى 9٪ سنوياً.

٤- نمو معدل الإنتاجية بمقدار 6٪ سنوياً.

5- مساهمة الصناعة بما يزيد على 40٪ من قيمة الناتج المحلي.

2- ماليزيا:

اتبعت ماليزيا في 1963م سياسات تنموية مشابهة للسياسات التنموية فـي البلدان الآسيوية (**شرق آسيا**) الأخـرى معتمـدة علـى التعلـيم، وكانـت تجربتهـا تقوم على مبدأ تحقيق أعلى معدل في النمو الاقتصادي، مع أخفـض معـدل فـي التضخم، والوصول إلى العمالة الكاملة مدى الحياة.

هـدفت التجربـة الماليزيـة تحقيـق التـوازن بـين جـانبي التنميـة الاجتمـاعي (**البشـري**) والاقتصـادي. وعلـى الـرغم مـن التنـوع الإثنـي والـديني الكبيـر فـي المجتمع الماليزي، فإن هذا العامل تم توظيفـه لبلـوغ أهـداف وطنيـة مشـتركة تتلخص بتحقيق قفزة في النهوض الـوطني وتحقيـق الرفاهيـة للجميـع وإتاحـة الفرصة أمام الجميع.

وكان داواونغ سان سوكيس قد عبر عن واجبات الحكومة الملكية المسؤولة في ماليزيا بالواجبات العشر التالية: (الأخلاق الليبرالية- إنكار الذات- النزاهة- الرأفة- التقشف- عدم الغضب- التحمل- عدم اللجوء للعنف- عدم معارضة إرادة الناس).

وكانت الأهداف الأساسية في السياسة التنموية الماليزية قد سعت لتحقيق:

أ- تعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي.

ب- توزيع فوائد التنمية توزيعاً عادلاً على الجميع.

ج- تحقيق العمالة الكاملة.

د- صياغة أسس التنمية البشرية المستقبلية.

وبعد مسيرة ربع قرن من التنمية يمكن تلخيص حصاد التجربة الماليزية، وقبل حدوث الأزمة الآسيوية في عام 1997م بما يلي:

1- **تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:** بلغ في الفترة (1960-1985م) 9.6٪ وفي مطلع التسعينات قفز إلى 8٪ سنوياً.

2- **القضاء على الأمية:** وبعد أن كانت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هي 40٪ في عام 1990م وصلت إلى 100٪ في عام 1992.

3- **الحد من الفقر:** فانخفضت نسبة الأسر الفقيرة بين عامي 1970-1993م من 49٪- 14٪.

4- **انخفاض معدل وفيات الأطفال** الرضع من 72 بالألف عام 1960 إلى 13٪ عام 1993.

5- **ارتفاع مؤشر العمر المتوقع منذ الولادة:** من 53 عاماً عام 1970 إلى 71 عاماً عام 1992.

3- **الصين:** إن تجربة الصين من أكثر التجارب العالمية في التنمية إثارة فكانت تجربة فريدة من نوعها بحق، فقد أثارت اهتمام اتجاهات مختلفة في

الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، وصدرت العديد من الدراسات والأبحاث- لكتاب غربيين- عن التجربة الصينية.

إذا كانت التجربة الصينية قد اعتمدت النهج الاشتراكي في العقود السابقة وظلت متمسكة بهذا النهج حتى أواخر السبعينات، فإنها ومنذ عام 1979م بدأت بتصحيح مساراتها الاقتصادية والانفتاح على العالم الرأسمالي، والتحول بشكل متوازن لاقتصاد يجمع بين مزايا ومنافع الاقتصاد الحر في علاقاتها الخارجية وبين اقتصاد سوق اجتماعي، يرتكز على التوظيف الأمثل للموارد وتشجيع المبادرات الفردية، ليتمكن الناس أكثر فأكثر من تنمية قدراتهم والوصول إلى مكاسب ومنافع التنمية الشاملة.

ومرت التجربة الصينية في الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي لتصحيح سياساتها التنموية بمرحلتين:

أ- المرحلة الأولى: الإصلاحات في الزراعة والنهوض بالاقتصاد الريفي: (1979-1984) فقد أكدت التجربة فشل الإدارة الاشتراكية للكومونات الزراعية، فقد قتلت الحوافز للعمل عند الفلاحين، وساهمت بإفقارهم تدريجياً، لذلك كانت أهم الإجراءات في سياساتها التنموية الزراعية (الريفية) تتمثل بما يلي:

1- حل نظام الكومونات في الزراعة، والانتقال إلى الاقتصاد الأسري ونظام الاستثمارات العائلية، لتكون شبه مملوكة للأسر الريفية مع بقاء حق الدولة بالحصول على جزء من الإنتاج كإيجار قبل تمليكها بشكل كامل. ومُنحت الحرية للأسر الريفية في مجال الإنتاج والتسويق، وتم تصحيح الأسعار الزراعية وتحريرها تدريجياً لتصل إلى مستويات أسعار السوق في عام 1984.

أدت هذه الخطوة لتمتع الفلاحين بنسبة تزيد عن 68٪ من الإنتاج الزراعي والتصرف به باستهلاكه وبيع الفائض في السوق، ومكن هذا الإجراء الصين من تحقيق الأمن الغذائي، وتغطية الحاجات المحلية من الحاصلات الأساسية وفي مقدمتها الرز باعتباره القوت الأساسي للسكان.

2- النهوض بالصناعات الريفية الخفيفة: تم تشجيع الصناعات الريفية الغذائية والتحويلية، من خلال تقديم التسهيلات والقروض الميسرة والإعفاءات الضريبية المختلفة، فتمكنت هذه الصناعة من توفير 95 مليون فرصة عمل **(أي 22٪ من فرص العمل في الريف عام 1984)** وبلغت مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الصناعي الكلي نحو 31٪ من الناتج الإجمالي.

ب- المرحلة الثانية: الإصلاح الاقتصادي للاقتصاد الحضري: (1984-1992): وتمثلت بتشجيع المؤسسات الصناعية الحكومية والخاصة والمشتركة، وشركات الاستثمار المحلية والأجنبية، وبناء مناطق صناعية وتجارية حرة في المدن البحرية، بهدف تشجيع الصادرات الصناعية. وتمكنت هذه المنشآت الحديثة من المساهمة بنحو 47٪ من الإنتاج الصناعي في عام 1991م.

على صعيد السياسات التجارية، قامت الصين بالتحرير التدريجي لأسعار السوق في المدن، وتخفيض حجم القطاع الحكومي، والحد من دوره واحتكاره للصناعة الحديثة في المدن.

في مجال الإدارة قامت الصين بالإصلاح الإداري والسياسي بفصل الحزب عن الدولة، ومن ثم فصل الأيديولوجيا عن الاقتصاد والسياسة، والانتقال تدريجياً من المركزية الصارمة إلى اللامركزية، في إدارة المناطق والمؤسسات الاقتصادية. فأصبحت المؤسسات الحكومية تتحمل المسؤولية الكاملة عن الخسائر، وعن التخطيط للإنتاج والتسويق وتوزيع الدخل والأرباح، وعُرف النظام

الجديد باسم مسؤولية المؤسسة بموجب العقد. فقد حددت العقود حصص الإنتاج لكل مؤسسة، والحدود الدنيا بالأرباح والضرائب، وفي حال وفاء المؤسسة بهذه الالتزامات والحصص، فإنها تتصرف بالأرباح كما تشاء. كما جرى إلغاء تدريجي للدعم الحكومي للأسعار، والرقابة على المؤسسات، وأصبحت كل مؤسسة هيئة مستقلة تتحمل المسؤولية الكاملة عن الإدارة والخسائر والأرباح. كما طبقت أساليب مختلفة للخصخصة عبر فصل الملكية عن الإدارة وتأجير المؤسسات، والسماح للقطاع الخاص على الاستثمار في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني وشجعت الاستثمارات الأجنبية في جميع المجالات، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي.

كانت حصيلة هذه الإصلاحات، أن تمكنت الصين من تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم، إذ بلغ هذا المعدل بين عامي (1980-1990) نحو 7.9٪ سنوياً وفي الفترة بين 2001-2005م ارتفع إلى 9.5٪، مع تضخم منخفض وصل إلى 3.5٪ عام 1991، من ناحية أخرى بلغ معدل الاستثمارات المحلية عام 1991 نحو 39٪ من قيمة الناتج المحلي، وبقي هذا المعدل مرتفعاً عند هذه الحدود حتى عام 2005م.

قد تكون الانعكاسات الإيجابية على التنمية البشرية لبلد يتمتع بحجم سكان هائل يصل إلى 1300 مليون نسمة محدودة الأثر، لذلك قامت الصين ومنذ عام 1979م باعتماد سياسة سكانية تقوم على مبدأ الأسرة ذات الطفل الواحد (أو الطفلين في حال كان المولود الأول أنثى) بهدف ضبط الكثافة السكانية، مما مكن الصين من السير بخطى متسارعة لتتحول إلى قوة اقتصادية عظمى منافسة للولايات المتحدة في مجالات مختلفة.

4- تجربة جزر الموريشيوس: تعد جزر الموريشيوس (الأفريقية) نموذجاً جديراً بالاهتمام للتنمية في أفريقيا. فهي تتميز بالتنوع الإثني والديني، فكانت في عام 1960م لا تزال دولة متخلفة تعتمد على اقتصاد تصديري، إذ انتشرت فيها الأمية والأوبئة المختلفة، لكنها بدأت منذ عام

1968 باتباع سياسات تنموية تقوم على تطبيق سياسة حكومية تهدف إلى زيادة الإنفاق على التعليم، والعمالة الكاملة، والحد من تفاوت توزيع الثروة والمداخيل، وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، اعتماداً على أقطاب التطوير (التعليم والاستثمار الأجنبي).

فقد أنفقت (الموريشيوس) بدءاً من عام 1968 ما يزيد على 5٪ من الناتج المحلي على التعليم، بهدف التنمية وتجهيز الكوادر المحلية، ومن جهة أخرى استطاعت تخفيض معامل (جيني) لانعدام المساواة في الدخل من 0.42عام 1975 إلى 0.38 عام 1992م، وتمكنت في الفترة ذاتها من تخفيض نسبة الأطفال الغير ملتحقين بالمدارس من 52٪- 11٪، كما ارتفعت نسبة تمكين المرأة من العمل ومساهمتها في قوة العمل من 18-35٪ وانعكست التنمية البشرية في زيادة العمر المتوقع منذ الولادة الوسطى من 62-70 عاماً.

خاتمة: قدمت هذه البلدان أمثلة هامة في الاعتماد على الموارد البشرية الوطنية، واستخدام التعليم كقطب في التطوير، فتمكنت بعض البلدان الصغيرة مثل سنغافورة التي لا تزيد مساحتها عن 620 كم2 وعدد سكانها عن 3.3 مليون نسمة من أن تصبح في عام 1994م ثالث بلد في العالم في تصنيع النفط، وسادس بلد في العالم في إنتاج الحاسبات الإلكترونية، وكانت ماليزيا ثالث بلد في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان مباشرة في حجم الصادرات الخارجية. لكن بانتهاء الحرب الباردة وفقدان الأهمية والدور لهذه البلدان، بدأت هذه البلدان تغير من سياساتها، فاتبعت نصائح صندوق النقد الدولي، بتحرير قطاع المصارف وأسواق المال والأسهم والسماح للأجانب بالمضاربة، وعدم تدخل الدولة في حركة الأموال في أسواق المال والأسهم. مما أدى بين عشية وضحاها لانسحاب رؤوس الأموال الأجنبية

من هذه البلدان نحو المركز الرأسمالي، ووقعت الأزمة (الآسيوية) عام 1997م، التي شملت جميع النمور الآسيوية وامتدت آثارها إلى اليابان، وأوقع الأزمة هذه البلدان في مأزق تنموي ومشكلات اقتصادية واجتماعية أنهكتها لسنوات عديدة قبل أن تتمكن من الخروج منها.

لقد دلت هذه التجارب وبوضوح شديد، على أن النموذج الغربي الليبرالي في التنمية، ليس هو النموذج الأمثل. لكن في الوقت ذاته إن الاعتماد على الموارد المحلية لوحدها في التنمية ليس ممكناً دوماً، فالتنمية عملية تشاركية على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد الأممي، ولا بد من أن تسير بشكل متواز بين أربعة أضلاع أساسية (الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- الثقافية) فالإصلاح الديمقراطي والسياسي يشكل أحزمة أمان من الأزمات الاقتصادية المفاجئة.

بالإضافة لذلك لم يعد للرأسمال دور رئيسي في الاقتصاد الجديد، دون التعليم والتدريب وامتلاك المهارات الحديثة في الاتصال والبرمجيات واقتصاد المعرفة، بالتالي أصبحت الثقافة تتقدم إلى الأمام، مع الانتقال إلى الاقتصاد الجديد، والدخول في عصر ثورة الاتصالات والانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

حيث تصبح المعلومة هي رأس المال الحقيقي في الاقتصاد الجديد والتنمية الحديثة. وتشهد اليوم بلدان مجلس التعاون الخليجي بسبب الفورة النفطية الثانية (2005-2007م) طفرة جديدة في النمو، فقد هزت أسواقها المالية في عام 2006م هزة مماثلة لدول جنوب شرق آسيا، لكنها تجاوزت الأزمة وتخطو بخطوات متسارعة جداً لاسيما الإمارات والسعودية والكويت والبحرين وقطر نحو التصنيع الحديث والاقتصاد الجديد، وكانت دبي من أهم المناطق الجاذبة للاستثمارات في العالم في عام 2005م فهل يشهد الخليج العربي ظهور تجارب مماثلة لتجربة (النمور الآسيوية)

أم هي مجرد فورة نفطية كما يسميها البعض؟ يحدونا الأمل أن يتخطى العرب هذا الحاجز والدخول في مصاف الأمم الصناعية المتقدمة على مشارف الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

سابعاً– التنمية البشرية والسكان في الوطن العربي:

عند الحديث عن السكان لا يمكن تجاهل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو السكاني، فالعلاقة بينهما علاقة سببية، فالتقدم في التنمية الإنسانية أدى لرفع معدلات النمو السكاني في عدد من الدول العربية، وقد يستمر معدل النمو حتى أواسط القرن الحالي، قبل أن تصل الدول العربية إلى مرحلة التحول السكاني وثبات السكان.

لكن تطور التنمية البشرية يجعل الدخول في مرحلة التحول السكاني أسرع، فقد تمكنت بعض الدول العربية ومنذ عام 2000م من تحقيق معدلات مرتفعة في التنمية البشرية، واحتلت مراتب متقدمة في الترتيب الدولي ودخلت مرحلة التحول السكاني إذ تمكنت من تخفيض معدل النمو السكاني ليقترب من المعدل في العالم المتقدم.

وبالنظر للمؤشرات الكلية تمكنت الدول العربية من تأمين مياه الشرب لنحو 83٪ من السكان عام 2003م (وبلغت في 10 دول عربية ومن بينها سورية والأردن 90٪) مقارنة بالمعدل العالمي الوسطي 71٪ وتم تأمين الصرف الصحي لنحو 76٪ من السكان العرب، مقارنة بالمعدل الوسطي العالمي البالغ 56٪. كما ارتفع مؤشر العمر المتوقع منذ الولادة في 13 دولة عربية إلى أكثر من 70 سنة وهو المعدل الوسطي للدول المتقدمة. وفي وفيات الأطفال دون سن الخامسة تمكنت (الإمارات وقطر والبحرين) من تخفيض المعدل ليقترب من الدول المتقدمة بواقع 10 حالات وفاة لكل 1000 مولود، وفي مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة انخفض

المعدل العام للدول العربية من 132-46 حالة لكل ألف مولود بين 1970-2000م. من الجدول (3/7)

يمكن الوقوف على مؤشرات التنمية البشرية العربية التالية:

1- مؤشر الحياة (العمر المتوقع منذ الولادة):

ارتفع هذا المؤشر في معظم الدول العربية بمقدار 20 سنة خلال الفترة 1960-2005م وسجلت الإمارات أعلى معدل بين الدول العربية فبلغ 77.9 سنة، وعلى العموم كان المعدل أعلى من 70 سنة في معظم الدول العربية وأقل من 70 سنة بقليل في المغرب ومصر.

جدول (3/7) مؤشرات التنمية البشرية الأساسية في الوطن العربي 1960-2003م

	العمر المتوقع منذ الولادة			نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة ونظيفة			أ: معدل الحصول على السعرات الحرارية الضرورية بين السكان كنسبة مئوية من المتطلبات/ب: من يعانون من نقص التغذية			معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فوق سن 15 سنة		نسبة الأطفال المحصنين من الأمراض عام 2003	
	1960	1990	2005	75-80	88-90	2002	أ:1965	أ:1999	ب:2002	1970	2003	حصبة	السل
الإمارات	53	70.5	77.9			100	-	-	٪2	-	77.3	94	98
البحرين	55.5	71	74.2	100	100	100	-	-	100	-	78.7	100	00
قطر	53	69.2	72.2			100	-	-	100		89.2	93	98
الكويت	59.5	73.4	76.8			100	-	-	٪5	54	82.9	97	00
السعودية	44.4	64.5	71.6	64	95	95	79	121	٪3	9	79.9	96	94
عُمان	40.1	65.5	74	-	-	79	-	-	00		74.4	98	98
اليمن	-	-	-	-	-	69	-	-	36	8	49	66	67
العراق	48.5	65	60.3	66	93	81	89	128	00	34	-	-	-
سورية	49.7	66.1	73.2	-	-	79	89	126	٪4	40	83	98	99
لبنان	59.6	66.1	71.9	-	-	100	99	127	٪3	69		96	00
فلسطين	000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	000
الأردن	46.9	66.9	71.2	-	-	91	93	110	٪7	47	89.9	96	67
مصر	46.1	60.3	69.6	75	86	98	97	132	٪3	35	55.6	98	98

السودان	38.7	50.8	56.3			69	75	87	27	17	59	57	53
ليبيا	46.7	61.8	73.4	87	97	99	83	140	٪1	37	86.7	91	59
تونس	48.3	66.7	73.1	35	65	94	94	131	٪1	31	74.3	90	93
المغرب	46.7	62	69.5			80	92	125	٪7	22	50.7	90	92
الجزائر	47	65.1	71	77	96	87	72	123	٪5	25	69.8	94	98
موريتانيا	35.3	47	52.5			56	88	106	٪10	00	51.2	71	84
الصومال	36	46	55.3	38	56	47	92	81	37	3	70.6	55	72
الجيبوتي	36	48	52.8	42	43	100	-	-	-	-	65.6	66	63
المجموع			66.9			89			٪9		64	84	86

المصدر :

Human Development Report **2005**. UNDP. New-York.**2005**

تقرير التنمية البشرية عام 1997م، جداول ملحقة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد جداول ملحقة.

أما المعدل الوسطي للدول العربية فارتفع بمقدار 15 سنة من 52 سنة إلى 66.9 في هذه الفترة، عدا العراق حيث انخفض المؤشر بمقدار 5 خمس سنوات من 65-60 سنة بسبب حروب دامت أكثر من 20 عاماً وحصار اقتصادي لمدة تزيد على 10 سنوات، وتعرض العراق لحرب إبادة بشرية بين 2003-2006، بسبب الاحتلال الأمريكي. كما واجهت كل من السودان والصومال حروباً أهلية طويلة وحصار أمريكي، أثرت بشكل مباشر على ضعف نمو مؤشر الحياة فيها أيضاً. في حين كان هذا المعدل منخفضاً في موريتانيا والجيبوتي بسبب الفقر.

2- نسبة السكان الحاصلين على مياه مأمونة ويستخدمون الصرف الصحي: بلغت نسبة الحاصلين في الوطن العربي على مياه شرب نظيفة نحو 89٪ عام 2000م، باستثناء الصومال وموريتانيا. وتتفاوت هذه النسبة

بين 70٪ في السودان و100٪ في معظم دول الخليج وليبيا. كما وصلت نسبة الذين يستخدمون الصرف الصحي في الدول العربية إلى 83٪ عام 2000م.

3- **التغذية ومعدل السعرات الحرارية الضرورية:** ارتفع مؤشر الحصول على السعرات الحرارية الضرورية لدرجة التخمة في بعض البلدان وزاد عن 120٪ لكن نسبة من يعانون من فقر تغذية في الصومال والجيبوتي واليمن والسودان ما تزال كبيرة، وتزيد على 30٪ من السكان.

4- **التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة:** حقق التعليم العربي تطوراً كمياً هاماً فبلغ صافي القيد في مختلف مراحل التعليم في عام 2001م نحو 77٪ من الفئات العمرية في سن التعليم (6-22 سنة) ومعدل معرفة الكبار القراءة والكتابة 64٪ بين البالغين، وتتفاوت هذه النسبة بين بلد وآخر، ومن المؤكد أن أكثر من 70٪ من مجموع السكان العرب تحرروا من الأمية في جميع الدول، ماعدا اليمن والسودان ومصر وموريتانيا.

5- **نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض:** ارتفعت نسبة الأطفال العرب المحصنين (تلقوا لقاحات) ضد الأمراض السارية كالحصبة والسل، فقد بلغت نسبة المحصنين في عام 2003م ضد الحصبة 84٪ وضد السل 86٪ وتقترب هذه النسبة من 100٪ في قطر والبحرين وسورية والأردن ومصر والجزائر وتونس والمغرب، وتنخفض عن70٪ في الدول الفقيرة كاليمن والسودان.

4- المؤشرات الحيوية للسكان في الوطن العربي:

تركت المؤشرات السابقة في التنمية البشرية العربية آثارها المباشرة على المؤشرات الديموغرافية الحيوية الأساسية للسكان العرب. **وتظهر هذه الآثار من خلال المؤشرات الأساسية المبينة في الجدول (4/17) على**

النحو التالي:

1- **معدلات المواليد الخام:** كانت معدلات المواليد الخام مرتفعة في معظم الدول في عام 1970م وتراوحت بين 33.6 كما في قطر و53.1 مولود (لكل ألف امرأة) كما في اليمن، وانخفضت هذه المعدلات في الثمانينات قليلاً، لكنها سجلت انخفاضاً واضحاً عام 2003 فبلغت في بعض الدول كالبحرين وقطر وتونس ولبنان والكويت أقل من 20 وكانت تزيد عن 39 مولود في فلسطين واليمن والصومال وموريتانيا، وهذا المعدل المرتفع يعكس بشكل مباشر ارتفاع معدلات الخصوبة في هذه البلدان.

2- **معدل الخصوبة الكلية:** انخفض معدل الخصوبة الوسطى للدول العربية من 6.7 مولود لكل ألف إمرأة في الفترة 1970-1975 إلى 3.7 للفترة 2000-2005م.

ومن الملاحظ من الجدول (4/7) ارتفاع معدلات الخصوبة في عام 1970م فوق 7 (لكل ألف امرأة) في معظم الدول العربية، في حين انخفض عام 2003م في عدد كبير منها لأقل من 3 وكان الأخفض في تونس حيث بلغ 2 والأكثر ارتفاعاً في فلسطين وبلغ 5.6 واليمن 6.2 في حين وصل إلى 7.2 في الصومال، وكان منخفضاً في الإمارات والكويت والبحرين والمغرب العربي ولبنان، ومتوسطاً في باقي البلدان. ومن غير المرجح أن تشهد البلدان التي يقل فيها معدل الخصوبة عن /2/ مولود لكل ألف امرأة نمواً سكانياً في السنوات المقبلة، وهذا يعني دخولها المبكر مرحلة التحول السكاني وثبات السكان.

جدول (4/7) المؤشرات الحيوية لسكان الوطن العربي بين عامي 1970-2004م بالألف

معدل وفيات الرضا (لكل 1000 مولود حي)				معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			معدل الخصوبة الإجمالي			معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)		
1970	1980	2003		1970	1980	2003	1970	1980	2003	1970	1980	2003	1970	1980	2003
-	41.0	23.0	الأردن	51.0	-	28.0	54.0	-	71.0	-	6.8	3.5	16.0	-	4.0
86.8	55.0	8.0	الإمارات	35.0	30.0	15.0	60.0	68.0	78.0	6.5	5.4	2.5	10.9	5.0	1.5
64.2	42.4	12.0	البحرين	39.0	-	20.0	61.8	-	74.0	6.5	-	2.6	8.5	-	3.0
121.2	69.0	22.0	تونس	39.0	35.0	17.0	53.7	62.0	73.0	6.4	5.2	2.0	13.6	9.0	6.0
139.2	98.0	35.0	الجزائر	48.7	42.0	23.0	53.0	59.0	70.0	7.4	6.7	2.8	16.2	12.0	5.0
158.8	136.4	97.0	جيبوتي	49.5	-	39.0	40.0	-	46.0	6.6	-	5.6	21.9	-	18.0
119.0	65.0	19.2	السعودية	47.8	43.0	25.6	51.8	61.0	73.3	7.3	7.3	3.7	17.8	9.0	3.8
118.0	94.0	63.0	السودان	47.0	45.0	33.0	42.6	48.0	56.0	6.7	6.5	4.3	20.8	17.0	12.0
95.6	56.0	16.0	سورية	47.0	46.0	28.0	55.5	62.0	72.0	7.7	7.4	3.3	13.4	9.0	4.0
157.8	145.4	133.0	الصومال	50.0	49.8	52.0	-	-	48.0	7.0	7.0	7.2	23.7	22.0	18.0
102.0	80.0	102.0	العراق	48.0	41.0	35.0	55.0	62.0	61.0	7.1	6.4	4.7	15.5	9.0	9.0
118.8	64.0	10.0	عُمان	49.8	50.0	32.0	46.9	58.0	73.0	8.4	10.1	4.9	21.1	13.3	3.0
-	-	24.6	فلسطين	50.0	-	39	-	-	72	-	-	5.6	19.0	-	4.1
68.2	41.2	11.0	قطر	33.6	-	17.0	60.9	-	72.0	6.8	-	3.2	12.6	-	4.0
39.0	27.2	9.0	الكويت	45.5	37.2	19	65.9	71.0	79.0	7.1	5.3	2.2	5.0	3.6	1.8
49.6	48.0	27.0	لبنان	43.8	30.1	19.0	64.1	65.0	74.0	5.4	4.0	2.2	10.3	9.0	5.0
122.2	70.0	13.0	ليبيا	49.2	46.0	23.0	51.5	60.0	73.0	7.5	7.3	3.0	15.6	12.0	4.0
158.0	120.0	20.0	مصر	39.8	38.9	25	50.9	65.0	70.0	5.9	5.1	3.2	17.7	13.0	6.3
128.4	99.0	36.0	المغرب	46.6	38.0	23.0	51.6	58.0	69.0	7.0	5.4	2.7	16.4	12.0	6.0
148.0	120.0	120.0	موريتانيا	45.1	43.0	42.0	42.5	47.0	53.0	6.5	6.3	5.8	22.2	19.0	17.0
186.0	141.0	82.0	اليمن	53.1	53.0	45.0	40.9	49.0	63.0	7.7	7.9	6.2	23.0	19.0	9.0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2005م ملحق الفصل الأول.

لكن على العموم ما يـزال المؤشـر الوسـطي لمعـدل الخصـوبة مرتفعـاً، ممـا يعني صحة توقع الإسقاطات السـابقة المتعلقـة بحجـم السـكان العـرب لأعـوام 2015 و2025م.

3- معدل الوفيات الخام: إن انخفاض معدل الخصوبة لوحده لا يعني أن معدل النمو السكاني سيتراجع كثيراً، فقد شهد معدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً في معظم الدول العربية، بسبب تحسن الخدمات الصحية ونوعية الغذاء بين عامي 1970-2003م لكنه كان أعلى من الوسطي للدول العربية في الصومال والجيبوتي وموريتانيا والسودان، وأكثر انخفاضاً في الإمارات فوصل إلى 1.5 وتليها الكويت 1.8 وهي قريبة من معدلات البلدان المتطورة، التي تتصف بالتنمية البشرية المرتفعة.

4- معدل وفيات الأطفال الرضع: إن ما يسبب انخفاض النمو السكاني، حتى لو كانت معدلات الخصوبة مرتفعة، هو ارتفاع معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة، لذلك كانت الأسرة العربية كثيرة الإنجاب في العقود الماضية، إذ نلاحظ ارتفاع معدلات الخصوبة يترافق مع ارتفاع معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في عام 1970م مقارنة بعام 2003م بسبب انخفاض نسبة الأطفال المحصنين ضد الأمراض التي كانت تؤدي للوفاة.

مع تطور العناية الصحية وتحصين الأطفال ضد الأمراض السارية، إضافة لاعتماد وسائل التوليد الحديثة في مراكز طبية مختصة، تمكنت عدد من الدول العربية من تخفيض هذه المعدلات بين عامي 1970-2000م بالنسبة للأطفال حديثي الولادة من 460-132 لكل ألف طفل مولود، وبالنسبة للأطفال دون سن الخامسة من 204- 61 طفل. ينطبق التباين بين البلدان العربية في هذه المؤشرات، على ما قيل بشأن معدلات الوفيات الخام، باستثناء العراق، الذي تعرض لحصار اقتصادي استمر من 1991-2003م وبموجب (برنامج النفط مقابل الغذاء) لم تكن الأدوية والأغذية تصل بشكل كاف للعراق، وقضى آلاف الأطفال نحبهم، لذلك كان

معدل الوفيات في كل من العراق والصومال وموريتانيا يزيد عن 1200 أي مقابل كل 1000 طفل مولود هناك 1200 طفل يموتون سنوياً، أي أن السكان كانوا يتناقصون، وسيشكل ارتفاع معدلات وفيات الأطفال فجوة في السنوات اللاحقة في وسط الهرم السكاني.

5- السكان ومعدلات النمو الحديثة:

بالنظر المؤشرات التنمية البشرية السابقة في الدول العربية، فإن السكان العرب يتزايدون بسرعة كبيرة، وخلافاً للعقود الماضية، شهدت حالة السكان في الدول العربية بين 1990-2004م تغيرات ديموغرافية كبيرة، تسمح بالتوقع وإجراء إسقاطات علمية دقيقة، عن مستقبل سكان الوطن العربي.

كان معدل النمو السكاني الوسطي للدول العربية بين عامي 1985-1995م 2.68٪، فارتفع عدد السكان العرب خلال النصف الأول من التسعينات بمقدار 30 مليون نسمة ونيف، وزادوا من مليون 218.2 إلى 248.2 مليون نسمة، في حين تزايدوا في النصف الثاني بمقدار 32 مليون نسمة كما يبين الجدول (5/7). لكن بدءاً من عام 2000م يمكن ملاحظة انخفاض معدل النمو، فقد انخفض المعدل إلى 2.25٪ عام 2004م، وكان متفاوتاً جداً بين الدول العربية، إذ وصل إلى أقل من 1.2٪ في تونس والصومال ولبنان (وقد تدخل هذه البلدان مرحلة التحول السكاني بوقت مبكر) ثم جاء المعدل مفاجئاً في عمان إذ انخفض إلى أقل من 1٪ وبلغ 0.68٪ طوال الفترة 1995-2004م وكان سلبياً عام 2004م بمقدار-2.78٪ مما يعني نزوح كبير للعمالة غير العمانية. كما انخفض في المغرب إلى 1.65٪، في حين حافظت مصر على معدل وسطي بحدود 2٪. وكانت أعلى معدلات النمو السكاني هي في الإمارات بسبب تدفق العمالة الوافدة،

وما شهدته من ازدهار اقتصادي، استقطب أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة العادية والمؤهلة وأصحاب الكفاءات، فزاد المعدل عن 6.83٪ طوال الفترة بين 1995-2004 وبلغ عام 2004 نحو 8.23٪، كما ارتفع المعدل وللأسباب ذاتها في الكويت وقطر، وفي سورية انخفض المعدل بشكل ملحوظ من 3.26 بين 1985-1995م إلى 2.69٪ في السنوات اللاحقة، وكان المعدل في عام 2004م قريب جداً من الوسطي العربي وبلغ 2.26٪، في حين بقي المعدل مرتفعاً في العراق ويزيد على 3٪ بسبب عودة العراقيين المهجّرين للعراق بعد الحرب، وكان مرتفعاً أيضاً في اليمن وموريتانيا وليبيا. وظلت مصر الأولى في عدد السكان بين الدول العربية ووصل عدد سكانها عام 2004 إلى ما يزيد على 68.6 مليون نسمة(22٪ من السكان العرب) والبلدان الأصغر في حجم السكان (أقل من مليون نسمة) هي قطر والبحرين والجيبوتي، في حين تخطت الإمارات بعدد السكان لبنان وأصبحت ثاني دولة في الخليج العربي بعد السعودية. كما تخطت عتبة 30 مليون نسمة كل من السودان والجزائر والمغرب، وتجاوزت 20 مليون كل من اليمن والسعودية والعراق، واقتربت سورية من 18 مليون نسمة.

وارتفع العدد الإجمالي لسكان الدول العربية خلال أربع سنوات 2000-2004م بمقدار 26.2 مليون نسمة فبلغ 306.5 مليون نسمة.

من ناحية أخرى أشار تقرير التنمية الإنسانية في العالم في عام 2005م إلى تساوي معدلات النمو السكاني البلدان العربية من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهي الأعلى في العالم طوال الفترة بين 1975-2003م فكانت 2.7٪ لكل منهما مقارنة مع الوسطي في البلدان النامية 1.9٪ وفي العالم 1.6٪ وفي بلدان (منظمة التعاون والتنمية) المقدمة 0.8٪، وتوقع التقرير بقاء المعدل

للدول العربية طوال الفترة 2003-2015م عند 2٪ في حين سينخفض المعدل في العالم إلى 1.1٪ وفي الدول النامية 1.3٪ وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية 0.5٪ وسيصبح عدد سكان الدول العربية عام 2015م نحو 386 مليون نسمة.

الجدول (5/7) معدل النمو السكاني وعدد السكان في الدول العربية بين 1990-2004م ألف نسمة.

2004	معدل النمو (٪) 2003 - 2004	متوسط معدل النمو السنوي (٪) 1985 - 1995	متوسط معدل النمو السنوي (٪) 1995 - 2004	2000		1990	1995
306404	2.25	2.68	2.37	280277	مجموع الدول العربية	218239	248202
5323	2.37	4.74	2.56	2420	الأردن	3468	4240
4368	8.23	5.75	6.83	3247	الإمارات	1773	2411
708	2.64	3.76	2.11	638	البحرين	503	587
9930	0.56	2.12	1.15	9564	تونس	8154	8958
35170	2.24	2.62	2.43	32249	الجزائر	25022	28325
768	3.09	3.04	3.17	680	جيبوتي	520	580
22529	2.48	4.31	2.44	20474	السعودية	15187	18136
33595	2.03	2.99	2.38	31081	السودان	23436	27175
17980	2.26	3.26	2.69	16320	سورية	12116	14153
9983	1.00	1.50	1.00	9596	الصومال	8680	9130
27138	3.03	2.80	3.15	24086	العراق	17890	20536

2131	1625	عُمان	2402	0.68	4.17	2.87-	2264
-	-	فلسطين	-	-	-	-	-
489	418	قطر	571	3.50	3.23	4.82	667
1881	2141	الكويت	2228	3.86	0.90	6.48	2645
3500	2550	لبنان	3765	1.11	2.74	0.60	3867
4812	4229	ليبيا	5640	3.25	2.57	3.19	6420
57068	51510	مصر	63305	2.07	2.23	1.98	68648
26386	24177	المغرب	28705	1.65	1.93	1.59	30584
2283	1980	موريتانيا	2645	3.03	2.58	3.11	2968
15421	12860	اليمن	18261	3.40	3.18	3.33	20830

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2005م ملحق الفصل الأول.

التنمية والمشكلات الناجمة عن النمو السكاني:

نجمت عن التنمية البشرية في الدول العربية التي لم ترافق مع تنمية صناعية موازية العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى نحو خاص ارتفاع معدلات البطالة والفقر **ويمكن الاستدلال على هذه المشكلات من خلال المؤشرات التالية:**

1- ارتفاع معدلات نمو قوة العمل:

تظهر الآثار السلبية للمسألة السكانية في الدول العربية بشكل واضح في ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية. ففي حين يتجه النمو السكني للانخفاض، فإن معدل نمو قوة العمل يتجه للارتفاع، حيث بلغ معدله الوسطي بين عامي 1995-2003م نحو 3.2٪ ويزيد عن معدل النمو السكاني بمقدار 0.8٪ وهذا الفرق مرشح للارتفاع بمقدار 2٪ في عام 2025م، حيث سيبلغ معدل النمو السكني 2٪ ومعدل نمو قوة العمل 4٪

وفي ظل ارتفاع حجم العرض في قوة العمل مع محدودية الطلب في سوق العمل العربية، فإن التحدي الأكبر سيكون أمام الدول العربية هو حل مشكلة البطالة.

2- توزع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية:

تميز التوزع في قوة العمل العربية حسب الأنشطة الاقتصادية في الستينات باعتماد السكان على الزراعة كمصدر رزق أساسي، وعمل فيها 70٪ من السكان العرب، وحتى في البلدان التي لم تكن زراعية أصلاً مثل الأردن ولبنان وليبيا والسعودية؛ فوصلت النسبة في الأردن إلى النصف 50٪ ولبنان إلى 38٪ وليبيا 59٪ وفي السعودية 71٪ ولم تستوعب الصناعة العربية أكثر من 11٪ من قوة العمل؛ في حين كان القطاع الخدمي تقليدياً ولم تجاوز حصته 18٪ من قوة العمل العربية. (كما يبين الجدول 6/7).

كان الاقتصاد العربي في هذه الفترة برمته اقتصاداً تقليدياً، اعتمد على قطاع الزراعة والرعي والصيد بشكل رئيسي، مع دور محدود للنفط والصناعة التحويلية.

ولكن مع بداية الفورة النمطية في السبعينات حصل تحول مهم في تركيب قوة العمل العربية، فبدأ عدد كبير من السكان العرب يتركون العمل الزراعي، وهاجروا للمدن الكبرى، واستمرت كثافة الهجرة الريفية للمدن حتى عام 1990م فانخفضت حصة الزراعة في قوة العمل بشكل كبير من 71-37٪ ولم يكن هناك صناعة تحويلية عصرية تستوعب الفائض من قوة العمال الريفية، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية والاستخراجية والبناء معاً من 11-22٪ فقط في حين احتشدت العمالة الزراعية الفائضة في القطاع الخدمي، فوصلت نسبتهم في هذا القطاع عام 1990م إلى 41٪ واستوعب القطاع العام الجزء الأكبر من هذه

الهجرة مع استمرار دور الدولة كرب عمل أساسي، حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي؛ فأخذت العمالة الزائدة شكل البطالة المقنّعة.

ولم تتغير صورة توزع قوة العمل العربية كثيراً في عام 2003 كما يبين الجدول (6/7)، فكان هناك 87 مليون نسمة (يمثلون ثلثي سكان الريف العربي) يعملون في الزراعة والرعي، تعادل نسبتهم عام نحو 35٪ من قوة العمل عام 1995.

في عام 2000م انخفضت نسبة العاملين في الزراعة بمقدار 2٪ وبلغت 33٪، ثم تراجعت عام 2003م إلى 29.5٪ (وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر تبعاً لدرجة التحضر) وكانت مرتفعة في الصومال 72٪ وموريتانيا 53٪ والسودان 62٪، ومتوسطة في مصر 30٪ والمغرب 37٪ وسورية 28٪ وتونس 29٪، ومنخفضة جداً وتقل عن 6٪ في لبنان وليبيا وقطر والكويت والبحرين.

أما نسبة العاملين في قطاع الصناعة فكانت منخفضة ولم تزد عن 17.5٪ من قوة العمل العربية، وتضم هذه النسبة الضئيلة عمال البناء والتشييد والصناعة الاستخراجية، إلى جانب عمال الصناعة التحويلية، وباستثناء تونس والمغرب ولبنان وسورية ومصر، فإن حصة الصناعة كانت أقل من 20٪ من قوة العمل لا بل لم تصل إلى 10٪ في بعض الدول، ماعدا قطر والبحرين حيث بلغت 11٪.

حدث في المقابل نمو متضخم في حجم العاملين في القطاع الخدمي، نتيجة لضعف الصناعة التحويلية وتراجع دور الزراعة، على نحو خاص في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، حيث زادت حصته عن 70٪ وكانت النسبة أكثر ارتفاعاً في الكويت ووصلت إلى 92٪ تلتها الكويت 84٪ في السعودية وقرابة 82٪ في الإمارات. لكن ذلك لا يعبر بأي حال عن وجود

قطاع خدمي متطور، فالفرص المتاحة، وربما كانت الوحيدة أمام الشباب هي في القطاع الخدمي.

من الملاحظ أن توزيع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية **كان أكثر اعتدالاً في الاقتصادات المتنوعة مثل:** سورية ومصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس.

جدول رقم (6/7) توزع قوة العمل العربية حسب القطاعات الاقتصادية الأساسية 1960-2004م

البيان	توزع قوة العمل حسب القطاعات ٪								
	1960			1990			2003		
البلد	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
السعودية	71	10	19	19	20	61	7.9	8.2	83.9
الكويت	1	34	65	1	25	74	1.7	6.3	92
الإمارات	29	29	42	8	27	65	10.7	7.7	81.9
قطر	17	24	59	3	32	65	1.2	11.3	87.5
البحرين	14	45	41	2	30	68	4.2	15.5	80.3
عُمان	67	12	21	45	24	31	34.3	8.3	57.4
سورية	61	16	23	23	24	43	26.6	25.3	48.1
لبنان	38	23	39	7	31	62	3.1	30.8	66.1
العراق	58	16	26	16	18	66	8.7	21	70.3
الأردن	50	24	26	15	23	62	29.5	17.5	53
مصر	67	12	31	42	22	36	31.5	22.2	46.3
الجزائر	71	10	19	26	31	43	23.6	19.1	57.3
المغرب	73	10	17	45	25	30	33.8	20.2	46
تونس	62	16	22	28	33	35	23.5	28.5	48
ليبيا	59	14	27	11	23	66	4.8	20	75.2

اليمن	82	6	12	61	17	22	47.4	8.5	44.1
السودان	87	3	10	69	8	23	58.3	8.3	33.4
موريتانيا	98	2	6	55	10	35	52.2	15	42.8
الصومال	88	4	8	82	8	*10	-	-	-
المجموع	71	11	18	37	22	41	29.5	17.5	53

المصدر : تقرير البنك الدولي عام 1994م، تقرير التنمية البشرية عام 1997م، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005م، العالم العربي، ثلاثة عقود من التنمية المستقلة، مجموعة باحثين سوفييت (باللغة الروسية) 1990م * 1980م

يبين الجدول (7/7) معدل نمو قوة العمل العربية في فترة ما بعد مرحلة التحرير الاقتصادي بين أعوام (1993-2003) حيث كان مرتفعاً وبلغ 3.2٪ مع ارتفاع عدد خريجي المعاهد الفنية والجامعات، وتغير اتجاهات الرأي حول تعليم وعمل المرأة في المجتمع العربي وخروج أعداد كبيرة من النساء ربات المنازل للبحث عن عمل خارج المنزل. لكن قوة العمل كنسبة مئوية من السكان ماتزال منخفضة فكانت عام 1995 نحو 35٪ وارتفعت إلى 37.4٪ عام 2003، مقارنة مع وسطي المعدل في الدول النامية للفترة ذاتها البالغ 47٪ والدول المتقدمة 49٪.

أما الاتجاه العام لتطور نسبة النشاط الاقتصادي للسكان في عدد من الدول العربية فيميل للارتفاع نحو المعدلات العالمية، وهناك 11 دولة عربية تخطت حاجز 40٪ وتجاوزت الإمارات منذ عام 1995م المعدل العالمي فبلغ معدل النشاط الاقتصادي فيها 55.6٪ بسبب حجم العمالة الوافدة ثم انخفض إلى 40.5٪ بسبب سياسات توطين العمالة، المتبعة في معظم دول الخليج، والتي تتمثل بالاستغناء التدريجي عن العمالة

الأجنبية. وفي البحرين وصل المعدل لمثيله في الدول الصناعية، في حين يتجاوز في قطر والكويت المعدل العالمي.

لكن هذه النسب في دول الخليج غير ثابتة، وتعبر عن وضعية الحراك الاجتماعي لقوة العمل الوافدة. في حين في بعض الدول الفقيرة مثل الجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا تخطى المعدل حاجز 40٪ وكان أكثر ارتفاعاً، بالمقارنة مع دول تتصف بأنها متوسطة التنمية مثل الأردن ولبنان وسورية والعراق وليبيا والجزائر، التي تراوحت فيها نسبة قوة العامل للسكان بين 31-34٪.

تبدو الآن مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين. فمن يولدون اليوم سيدخل قسم كبير منهم سوق العمل بعد 15 أو 22 عاماً، مقارنة مع الداخلين الجدد لسوق العمل عام 2005م الذين كانوا من مواليد الفترة 1982-1990م حين كان معدل النمو السكاني يزيد على 3.2٪ وإذا ما أخذنا بالحسبان العجز المتراكم في سوق العمل أو البطالة المتراكمة، سندرك إلى أي مدى بلغ حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية.

فالعوامل الاقتصادية تتداخل مع العوامل الاجتماعية في مشكلة البطالة، كما تلعب البيئة الاقتصادية المتغيرة بسرعة في مرحلة العولمة دوراً كبيراً في تأزم المشكلة، وتحاول الدول العربية الانفتاح اقتصادياً على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي، وألا تبقى منغلقة على ذاتها، وفي محاكاتها لتغيير البيئة الاقتصادية العالمية تجري عمليات خصخصة سريعة لممتلكات القطاع العام (الصناعي والخدمي) وتتخلى الدولة عن دورها كرب عمل وعن القطاع العام كقطاع معيل للسكان. في حين يميل القطاع الخاص الجديد لاستخدام تكنولوجيا متطورة، تعتمد على نوعية محدودة

ومحددة من المهارات والتخصصات، بدلاً من الكم من العمالة الكثيفة البسيطة، وتحاول بعض الدول العربية تسريع عملية التحول للاقتصاد الجديد (**اقتصاد المعرفة**) وهو اقتصاد يعتمد على فكرة التشغيل الذاتي للفرد، بدلاً من العمل. والحالة هذه فإن غالبية العاطلين عن العمل هم من الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 سنة وتصل نسبتهم إلى 65٪ من مجموع الباحثين عن عمل.

ومن جهة أخرى وتمشياً مع الحياة العصرية، خرجت آلاف النساء العربيات من ربات المنازل، يبحثن عن عمل بأجر أو مصدراً للدخل. فمن الجدول (7/7) يمكن ملاحظة هذا الاتجاه في تطور العمالة النسائية، حيث تطورت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل العربية من 24.9٪ عام 1970 إلى 29.9٪ عام 2003م.

لكن على أية حال ما تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل العربية منخفضة، فهي أخفض من المعدل للدول النامية بمقدار 17٪ ومن المعدل في الدول المتقدمة بنسبة 20٪ مع الأخذ بالحسبان أن أكثر من 50٪ من النساء العربيات العاملات يعملن في قطاع الزراعة وأكثر من 40٪ منهن يعملن بلا أجر.

عموماً ما يزال معدل النشاط الاقتصادي العربي منخفضاً ويصل إلى 37.4٪ وهناك 12٪ من السكان العرب لا يستفاد من طاقتهم مطلقاً.

جدول (7/7) قوة العمل الخام ومعدل البطالة في الدول العربية بين 2003_1995

معدل البطالة (٪)			القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان			القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (٪)		حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (٪)	
1995-1999	2000-2003		1995	2003	1995-2003	1970	1980	2003	
		مجموع الدول العربية	35.1	37.4	3.2	24.9	26.0	29.9	
-	13.7	الأردن	28.3	33.9	5.5	14.0	14.7	25.0	
1.8	2.3	الإمارات	55.6	40.5	2.5	4.0	5.1	15.1	
-	3.1	البحرين	45.5	49.7	3.2	5.0	19.9	21.9	
15.7	14.3	تونس	37.2	41.6	2.7	24.0	28.9	30.7	
27.9	27.3	الجزائر	30.3	33.7	3.8	19.0	21.4	29.7	
-	-	جيبوتي	49.1	46.8	2.6	49.4	50.3	45.6	
4.3	5.2	السعودية	34.9	37.5	3.4	5.0	7.6	20.1	
-	16.0	السودان	39.7	40.8	2.8	26.0	26.9	30.2	
-	11.7	سورية	30.8	34.2	4.1	21.0	23.5	28.1	
-	-	الصومال	34.9	42.5	3.5	43.9	43.4	43.4	

-	28.1	العراق	26.0	26.8	3.6	16.0	17.3	20.8
-	-	عمان	36.2	45.0	3.9	6.0	6.2	14.9
23.5	25.6	فلسطين	-	-	-	-	-	-
2.3	3.9	قطر	59.3	52.8	1.9	4.5	6.7	18.8
0.7	1.1	الكويت	47.5	*58.7	**8.5	8.0	13.1	25.2
-	8.4	لبنان	30.2	35.7	3.3	18.0	22.6	30.2
-	11.7	ليبيا	31.4	33.5	3.3	16.0	18.6	24.6
11.3	11.0	مصر	37.9	40.3	2.9	24.0	26.5	32.6
13.9	11.9	المغرب	39.4	42.1	2.5	29.0	33.5	35.1
-	-	موريتانيا	45.5	44.6	2.8	46.0	45.0	43.9
-	11.5	اليمن	29.9	31.1	3.9	25.0	32.5	28.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005م * بيانات 2004م ** معل الفترة (1995-2004)

ومن الجدول السابق نجد أن أعلى نسبة لمعدل النشاط الاقتصادي هي في دول الخليج (**عدا السعودية**) والجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا فقد تجاوزت النسبة 40٪ في هذه الدول **بالإضافة لتونس والمغرب ومصر**. ومن المفارقة أن أعلى نسبة لمشاركة المرأة في قوة العمل هي في دول فقيرة مثل موريتانيا 46٪ والجيبوتي 45.6٪ والصومال 43.3٪ في حين كانت أقل من 25٪ في ليبيا ودول الخليج، ومتوسطة تزيد على 25٪ في باقي الدول (**تونس والجزائر ولبنان وسورية والأردن ومصر واليمن**).

3- البطالة في الوطن العربي:

ومنظمة العمل العربية فقدرت معدل البطالة لنفس العام بحوالي 10 مليون عاطل عن العمل وبمعدل وسطي 15٪ من حجم قوة العمل.

من جهة أخرى إن عدم تبني مفاهيم إجرائية وطنية لتحديد من هو العاطل عن العمل في الدول العربية وتحديد مدة الانقطاع عن العمل، هي الأسباب الهامة لهذه التقديرات المتبادلة لحجم ومعدلات البطالة.

لكن على أية حال من المؤكد أن مشكلة البطالة في الوطن العربي، ترتبط بارتفاع معدلات النمو السكاني في العقود السابقة، مما يؤدي لزيادة العرض في قوة العمل من ثبات أو انكماش الطلب، ومن ناحية أخرى فإن تغير نمط الحياة الاقتصادي والاجتماعي، وارتفاع مستوى التعليم ودخول المرأة ميدان العمل يسمحان بتوقع زيادة مشاركة النساء في قوة العمل، مما يشكل تيارات إضافية تصب في تيار واحد هو زيادة حد العرض من قوة العمل، مقارنة مع محدودية الطلب.

فمن المتوقع أن يتراوح نمو قوة العمل العربية بين 3-4٪ في السنوات العشر المقبلة، وبأخذ عام 2003م سنة أساس، فهناك بين 3.5-4.5 مليون عامل سيدخلون سنوياً ولأول مرة سوق العمل.

وبالنظر لحجم الاستثمار العربي المنخفض الذي لم يتجاوز 20٪ من الناتج الإجمالي العربي كوسطي للفترة بين 2000-2004م فإن هذا المعدل غير كاف لتأمين فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة. وتتباين معدلات الاستثمار والبطالة بين البلدان العربية، تبعاً للسياسات الاقتصادية الوطنية، ومدى انعكاس التحرير الاقتصادي والخصخصة على البطالة وسوق العمل.

كانت السياسات الاقتصادية في تحرير الاقتصاد والخصخصة قد تركت بصماتها القوية على مشكلة البطالة في بعض الدول العربية، كما في الأردن حيث ارتفعت معدلات البطالة من 5.4-18.8٪ بين عامي 1984-1993م وفي الجزائر ارتفعت نسبة البطالة من 9.7 إلى 24.3٪ بين عامي 1985-1993 في حين بلغت عام 1991 في كل من تونس والمغرب على التوالي 15٪ و17.3٪. وظلت هذه البلدان تعاني من ارتفاع معدلات البطالة حتى عام 2003م

وانضمت السودان والعراق وفلسطين إلى قائمة الدول العربية، التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، **بسبب الحروب وظروف الحصار التي فرضتها أمريكا وحلفائها على هذه البلدان.**

بلغ حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية في عام 2003م نحو 18 مليون عاطل عن العمل، تعادل نسبتهم 15٪ من قوة العمل العربية البالغة 115 مليون، وبهذا يكون عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف ثلاث مرات في أقل من 10 سنوات بين 1994-2003م. وفي دراسة أعدها البنك الدولي عام 2005م بينت أن الدول العربية بحاجة لإحداث نحو 90 مليون فرصة عمل حتى عام 2020م لتتخلص من البطالة وبفرض أن المعدل الوسطي لكلفة إحداث فرصة عمل واحدة هو 10-50 ألف دولار فهناك حاجة لاستثمار من 900-4500 مليار دولار لتأمين فرص العمل.

4- الهجرة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الاجتماعية الملازمة للوجود الإنساني ذاته، فمنذ القدم كان البشر يتنقلون من مكان لآخر، بحثاً عن حياة آمنة وظروف معيشة أفضل. وفي العصر الحديث تُعبر الهجرة (**الداخلية والخارجية**) عن نشاط الحراك الاجتماعي واتجاهاته المختلفة للداخل أو الخارج التي أصبحت في المجتمعات الحديثة موضوعاً مشتركاً بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وهناك مجموعة كبيرة من الأسباب العامة للهجرة، تختلف حدتها من مجتمع لآخر، **ولهذا لا بد من الوقوف على الأسباب العامة لهذه الظاهرة.**

1- أسباب الهجرة:

تختلف شدة وطأة الهجرة من الناحية المنهجية باختلاف الظروف والأسباب الاجتماعية والاقتصادية السلبية والإيجابية منها، ومن بلد لآخر.

وهناك عوامل دافعة للهجرة من مكان الإقامة الأم، من الريف للمدينة، أو من مدينة لأخرى، أو من بلد لآخر.. إلخ وهناك عوامل جاذبة في الأماكن

والبلـدان المسـتقطبة للهجـرة. فقـد اعتمـدت بعـض البلـدان فـي تطورهـا الاقتصادي والاجتماعي في التـاريخ الحـديث علـى الهجـرة، **كالولايـات المتحـدة التي سميت بـ(أرض المهاجرين)** وفي الـوطن العربـي اعتمـدت بلـدان الخلـيج العربي في نهضتها الاقتصادية والثقافية على اليـد العاملـة الوافـدة، والكـوادر المهاجرة بصفة مؤقتة دائمة بحثاً عن فرص عمل أو دخل أفضل.

لكن في حين يخسر البلد المصدر لليد العاملة خيرة كوادره الوطنية الشـابة، التي أنفق عليها مليارات الدولارات إضافة لخسارته أصـحاب المهـن الضـرورية، وإن كـان يحقـق بعـض المزايـا بالاسـتفادة مـن تحـويلات العمالـة المهـاجرة لتصحيح أوضاعه المالية؛ فإن البلد المستقبل للهجرة يحقق فائدة كبيرة ويوفر أموالاً ضخمة بحصوله على كوادر ويد عاملة مؤهلة لم ينفق على إعدادها فلساً واحـداً. وفـي العصـر الحـديث اسـتقبلت وتسـتقبل الـدول الصـناعية (**الولايـات المتحدة وأوروبا الغربية**) سنوياً آلاف الكوادر المؤهلة من الدول الناميـة، التـي أنفق على إعدادها أموالاً طائلة.

لكن ما هي أسباب ودوافع الهجرة (الداخلية والخارجية)

(1) – الأسباب الاقتصادية:

تحتل الأسباب الاقتصادية المرتبـة الأولـى بالنسـبة لغالبيـة المهـاجرين من الريف إلى المدينة، أو من بلدان فقيرة إلى بلدان غنية، **وأهـم الـدوافع الاقتصادية للهجرة:**

1- البطالة والبحث عن فرص عمل مجزية.

2- انخفاض الأجور وفرص الوصول للدخل والبحث عن دخل أفضل.

3- انخفاض مسـتوى المعيشـة والبحـث عـن مسـتوى لائـق مـن الناحيـة الإنسانية.

4- مشكلة السكن والهجرة المؤقتة لجمع ثمن السكن.

(2) – الأسباب الاجتماعية والثقافية: وتأتي هذه الأسباب في المرتبة الثانية في الأهمية، من منظور الدوافع والعوامل المشجعة للهجرة **وأهم الدوافع الاجتماعية:**

1- البحث عن فرص تعليم أفضل، وإكمال التعليم العالي أو التخصص.

2- الرغبة في العيش في مجتمعات متطورة ومفتوحة على الحضارة والمدنية.

3- الهجرة لأسباب اجتماعية كالهرب من الثأر أو الشعور بالظلم الاجتماعي.. إلخ.

4- الهجرة بسبب الزواج الخارجي من بيئة أكثر تطوراً وتمدناً.

(3) – الهجرة لأسباب سياسية وطبيعية (اللجوء الإنساني): وهي دوافع استثنائية للهجرة، **وقد تكون في الغالب خارجة عن إرادة الفرد وأهم دوافع هذا النوع:**

1- الهجرة بسبب الكوارث الطبيعية، كالفيضانات، أو حدوث زلازل أو أعاصير، فقد حصلت في السنوات الأخيرة أعاصير عديدة أشهرها في آسيا (**تسونامي 2004م**) وفي الولايات المتحدة إعصار كاترينا 2005م.. إلخ مما أدى لهجرة مئات الآلاف من المناطق المنكوبة لأماكن أخرى.

2- الهجرة بسبب الحروب الأهلية أو الحروب بين الدول، وما تسببه الحرب من نزوح أو هجرة مؤقتة أو دائمة لسكان المناطق المنكوبة بالحرب.

3- الهجرة بسبب المعتقد السياسي أو الديني والبحث عن مكان يستطيع الفرد ممارسة معتقداته، أو مجتمع يؤمن بالحريات السياسية ويضمن الحماية للاجئين.

لكن الهجرة ليست هي الحل الأفضل دوماً، فقد تحمل الهجرة معها مشكلات عديدة للمهاجرين وللأماكن أو البلدان المستقبلة لها، سواء كانت مدناً أو دولاً أخرى. تتمثل هذه المشكلات بعدم قدرة المهاجرين

على الاندماج في المجتمع المدني الجديد، فإذا كان المهاجرون ينتمون لبيئة ثقافية ريفية أو بادية إلى المدينة ولم يتمكنوا من الاندماج مع المجتمع الجديد، تظهر أنواع جديدة من المشكلات الناجمة عن الهجرة يمكن تلخيص أسبابها بظاهرة (**عدم الاندماج الحضري**).

وقد يحدث تضارب أو تناقض ثقافي، بين قيم ومعتقدات أو ديانة المهاجرين وبين المجتمعات المستقبلة للهجرة، كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين المغاربة لفرنسا وأوروبا، أو العمالة الآسيوية المهاجرة لدول الخليج العربي، وقد يحدث تصادم ثقافي وتضارب في القيم والولاءات الاجتماعية للفرد، بين الولاء للوطن الأم والولاء للوطن الجديد.

2- أنواع الهجرة: يجب التمييز بين نوعين من الهجرة للعمالة العربية، فهنالك الهجرة الداخلية (**من الريف إلى المدينة أو من مدينة لأخرى أو بالعكس من المدينة للريف داخل البلد الواحد**) وهناك هجرة خارجية (**إلى البلدان المجاورة والعربية أو إلى بلدان أجنبية**). وقد تكون دوافع الهجرة متوفرة لعدد كبير من الناس، في حين إمكانية تحقيق هذه الرغبة قد لا تكون متاحة إلا لعدد محدود منهم.

وقد تكون الهجرة رسمية عن طريق الحكومات أو سفارات الدول المعنية، أو بشكل غير شرعي، بالتسلل عبر الحدود، وقد يحتاج الفرد المهاجر لكفاءات محددة وخبرات أو معرفة بالبلد المقصود للهجرة لاسيما اللغة أو اللهجة، ورأس مال اجتماعي، من أقارب أو معارف وأصدقاء، يساعدونه في بلد المقصد للهجرة، في تسهيل عملية الانتقال والتعرف على البلاد وظروفها ومساعدته في تأمين العمل والسكن.

أ- الهجرة الداخلية وحركة التحضر (مدخل تاريخي):

ارتبطت الهجرة تاريخياً بعوامل اقتصادية وسياسية عديدة، وكان البحث عن مستوى معيشة أفضل المحرك الأساسي للهجرة الداخلية، من الريف

للمدينة ومن مدينة لأخرى، وكان التعليم الوسيلة للانخراط في الخدمة المدنية والعسكرية والوصول للدخل والسلطة، من العوامل غير الاقتصادية التي دفعت، بالأفراد إلى اللحاق بالخدمة الحكومية وبالتالي الانتقال إلى العيش الرغيد في المدن.

وقد ارتبط ظهور وتطور العربية ومنذ القدم بهذه الأدوار في كونها مراكز إدارية وحكومية، لإقامة الموظفين والجيش إلى جانب الولاة والحكام، فكانت المدن الأولى مثل (**أوروك**) وحلب ودمشق في الألف الثالثة قبل الميلاد من المراكز الإدارية (**مدن-دول**) وكان عدد سكان الواحدة منها يصل إلى 40 ألف نسمة، وتميزت هذه المدن بكثافة سكانية عالية تراوحت بين 400-1000 نسمة/كم^2 .

ارتبطت درجة التحضر (Urbanization) في العصور القديمة الوسيط بعوامل اقتصادية وثقافية وسياسية عديدة، كما تعرضت حركة التمدن في المجتمع العربي للمدّ والجزر عبر العصور، وكانت نسبة التحضر في المنطقة العربية مرتفعة نسبياً فكان عدد سكان بعض المدن مثل بغداد والبرة و(**الفسطاط-القاهرة**) في القرن الثامن ميلادي كبيراً ويتراوح بين 250-450 ألف نسمة. وكان عدد سكان البصرة في أواسط القرن الثامن ميلادي يصل إلى 400 ألف نسمة لكن، ثم تناقص عدد سكانها مع تراجع أدوار وأهمية المدينة، تجارياً واقتصادياً، فانخفض إلى 150 ألف في بداية القرن الثامن عشر، ثم إلى 60 ألف نسمة في نهايته. ويقال الأمر ذاته عن المدن السورية مثل دمشق وحلب، فقد قدر الباحثون تراجع سكان هاتين المدينتين بعد الفتح العثماني **وانخفاض عدد سكان المدينتين:** دمشق من 57 ألف إلى 46 ألف نسمة، وحلب من 57 ألف إلى 43 ألف نسمة بين عشرينات وثلاثينات القرن السادس عشر.

كما ارتفعت نسبة سكان الحضر في سورية ولبنان بتقدير بعض المؤرخين من 5٪ في القرن الثاني عشر إلى 19٪ في القرن الثامن عشر. وفي مصادر أخرى ارتفعت نسبة التحضر في سورية ولبنان وفلسطين بين نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن التاسع عشر ارتفعت من 19٪ إلى 25٪.

بينما كانت نسبة التحضر في بداية القرن التاسع عشر في مصر حوالي 10٪ (**يعيشون في أربع مدن يزيد عدد سكانها على 10 آلاف نسمة**) وفي سورية وبلاد الشام ارتفعت نسبة الحضر بين عامي 1800-1914م من 20-24٪ (**في مدن يزيد عدد سكانها على 10 آلاف نسمة**) وكان هناك 5 مدن يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة وهي دمشق وحمص وحماة والقدس وطرابلس، وكانت أكبر مدن سورية آنذاك هي حلب إذ وصل عدد سكانها إلى 150 ألف.

في الفترة ذاتها كانت نسبة التحضر في العراق 15٪ وبلغ عدد سكان بغداد بين 50-100 ألف وعدد سكان كل من الموصل والبصرة 50 ألف فأقل. هذه الشواهد لا تدع مجالاً للشك أن المجتمع العربي الوسيط وصل لدرجة عالية التحضر في مقاييس ذلك العصر.

أما في العصر الحديث كانت نسبة التحضر في سورية ولبنان فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى 1914م تصل إلى 40٪ حيث بلغ عدد السكان الذين يقيمون في المدن 1.6 مليون نسمة من أصل 4 مليون نسمة، ومن الملاحظ أن بعض المدن كانت تنمو بشكل سريع جداً مثل مدينة القاهرة، التي لم يكن عدد سكانها عام 1880م يزيد عن 400 ألف نسمة فارتفع العدد إلى مليون نسمة 1927م ثم إلى مليونين عام 1947م وبلغ 4 مليون عام 1960م. في حين ارتفعت نسبة سكان الحضر في مصر بين عامي 1950-1960م من 30-37٪ وبلغت هذه النسبة عام 1952م في الأردن والعراق 37.7٪ لكل منهما وفي لبنان 23٪. وفي دول المغرب العربي كانت عام 1956م في الجزائر 23٪ وتونس 35.5٪.

أما متوسط نسبة الحضر بالنسبة لمجموع السكان في الدول العربية؛ الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن 5 آلاف نسمة، فكانت عام 1951م حوالي 44٪ ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 55٪ عام 1955م وكان هناك 8 مدن عربية يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة. وفي فلسطين ارتفعت نسبة التحضر بين 1932-1941 من 35٪ إلى 41٪ (سكان المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 3-4 آلاف نسمة) ويبين الجدول (8/7) تطور سكان بعض المدن العربية الكبرى بين 1800-1975م.

3- الهجرة والتمدن في المجتمع العربي الحديث:

تميزت التنمية في الدول العربية بشروط متشابهة، على الرغم من اختلاف تجاربها في التحديث والتطوير الاقتصادي؛ وإذا كان التصنيع والتطور الصناعي في الدول الغربية، قد أدى بشكل طبيعي لانتقال العمالة الفائضة من الزراعة إلى الصناعة، ومن الريف إلى المدينة، مع تغير شروط العمل الزراعي، وتطور العلاقات الرأسمالية في العمل الإنساني، وتميز الحراك الاجتماعي بالهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل بأجر في الصناعة الحديثة، لاسيما صناعة النسيج والمناجم والصناعات المعدنية، حيث لم تكن الصناعة في البداية تتطلب يداً عاملة ماهرة ومؤهلة؛ فإن أسباب الهجرة إلى المدينة في البلدان العربية، وفي معظم الدول النامية تقريباً كانت مختلفة بعض الشيء؛ فسرعة الحركة الاجتماعية الأفقي، كانت بسبب العوامل الطاردة من الريف، مثل انعدام فرص التعليم وفرص العمل المأجور، إذا ما أُضيفت للعوامل السياسية، المتمثلة بحاجة السلطة السياسية لقاعدة واسعة من الشباب المؤيدين لها، مع بروز دور الجيش والجامعات في الحياة السياسية في ستينات القرن المنصرم، مما أدى لتشجيع هجرة الشباب العرب للعواصم والمدن الكبرى بحثاً عن فرص تعليم وعن فرص عمل، فذهب القسم الأكبر من العمالة

الفائضة في الريف إلى القطاع الخدمي التقليدي، وكان موظفو الدولة والقطاع العام الحكومي هم العماد الأساس لسكان المدن. ولهذا نمت قوة العمل في قطاع الخدمات الحكومي بشكل كبير يفوق قدرة القطاع الحكومي على استيعابها.

رقم الجدول (9/7) الهجرة الداخلية وحركة التمدن (التحضر) في الدول العربية بين 1960-2004

	الدولة	1960	1970	1980	1992	2000	2004م
1-	سورية	37	43	47	61	55	50
2-	لبنان	40	59	74	86	90	87
3-	الأردن	43	51	60	70	75	79
4-	العراق	43	56	65	72	77	67
5-	مصر	38	42	43	44	46	42
6-	اليمن	9	13	19	31	47	27
7-	السعودية	34	49	66	78	62	88
8-	الكويت	92	80	86	95	98	100
9-	الإمارات	40	57	71	82	86	75
10-	قطر	72	80	86	90	93	92
11-	البحرين	82	79	81	89	92	90
12-	عُمان	4	5	31	12	16	78
13-	الجزائر	30	39	44	53	60	59
14-	تونس	36	44	48	56	60	65
15-	المغرب	29	34	41	47	51	57
16-	ليبيا	23	45	69	84	88	86
17-	السودان	10	16	20	23	27	39

18-	الصومال	17	18	22	25	28	35
19-	موريتانيا	6	14	27	50	59	62
20-	الجيبوتي	50	62	74	81	84	84
المجموع العام		31	-	-	52	55	56

المصدر : تقرير التنمية البشرية عام 1995م جدول 15 وتقرير 1997م جدول 21

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001م جدول 8/2، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005م.

إذا كان الحراك الاجتماعي في الخمسينات قد تميز بالبطء في الدول العربية، ففي العقود الثلاث اللاحقة، شهد نشاطاً كبيراً بسبب الهجرة الريفية الضخمة نحو المدن الكبرى والعواصم بين عامي 1970-2001م حيث ترك نحو من 25٪ إلى 50٪ من سكان الريف قراهم بحثاً عن حياة أفضل في المدن، مما انعكس على ارتفاع نسبة سكان الحضر من 40٪ عام 1975م إلى 53٪ عام 2000م (باستثناء مصر التي حافظت على نسبة 42٪) كانت نسبة التحضر مرتفعة عام 2005م وتزيد على 90٪ في قطر والبحرين والكويت، تلتها الأردن ولبنان وليبيا والجيبوتي والسعودية والإمارات وعُمان وتزيد على 75٪ وكانت متوسطة بين 50٪-67٪ في سورية والمغرب والعراق وتونس والجزائر وموريتانيا، كما يبين الجدول (9/7) ومنخفضة في اليمن فبلغت 25٪ وفي السودان 39٪.

أما المعدل العام الوسطي للتحضر في البلدان العربية فكان متوسطاً في عام 2004م وكان 56٪ من السكان العرب يعيشون في المدن، ويزيد معدلهم عن المعدل في البلدان النامية بمقدار نقطة 12٪، ويتوقع أن تصبح نسبتهم في عام 2015م نحو 59٪ من مجموع السكان.

4- الهجرة الخارجية وحركة العمالة العربية:

شهدت البلاد العربية في ستينات وسبعينات القرن العشرين مرحلة ازدهار اقتصادي غاية في الأهمية، وكانت قد صنفت مع بلدان أمريكا اللاتينية في مقدمة البلدان النامية الأكثر نمواً (**قبل أن يظهر دور النمور الآسيوية**) ولم تكن تعرف هذه المناطق مشكلة البطالة بعد؟.

كانت فترة السبعينات التي عرفت بعصر (**الفورة النفطية**) قد شهدت حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، قبل حدوث الموجة التضخمية الكبرى في عقد الثمانينات، وكانت أسعار الصرف للعملات العربية مستقرة في تلك الفترة، والقوة الشرائية للأجور مقبولة وتمكنت الدولة القطرية العربية من بناء قاعدة الخدمات Services Base وبناء القاعدة التحتية Infrastructure من طرق واتصالات متطورة.

وبالنظر لبنية سوق العمل العربية في تلك الفترة فكانت هناك حالة من التكامل العفوي بين مكونات السوق.

ففي حين عانت بعض الدول العربية من وجود فائض في العمالة مثل (**اليمن- مصر- الأردن- فلسطين- سورية- لبنان**) كانت دول أخرى تعاني من نقص في العمالة مثل دول الخليج وليبيا، وكان الطلب على اليد العاملة مرتفعاً لا سيما على المهن وعمال البناء والإنشاءات والمعلمين والمهندسين والفنيين والمهندسين وأساتذة الجامعات؛ فالعمالة الفائضة في بعض الدول العربية كانت تسد النقص في بعضها الآخر، وساهم هذا التكامل في بقاء معدلات البطالة في البلاد العربية عند معدلاتها الطبيعية بين 4-5٪ حتى 1979م.

أ- تركيب سوق العمل العربية:

عند الحديث عن سوق العمل العربية، فإننا نعي جانبي العرض والطلب في سوق العمل، **وبالتالي يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، تبعاً لحالة النقص أو الفائض في العمالة الوطنية:**

دول مصدرة للعمالة:

لقد عانت بعض البلدان العربية، من فائض في العمل نتيجة لضعف مستويات التطور والتنمية وارتفاع عدد السكان مثل مصر واليمن والأردن. فصدرت مصر نحو مليون عامل وفني إلى هذه الدول، تلتها اليمن التي كانت تستفيد من التحويلات السنوية بالعملات الصعبة لنحو 750 ألف عامل يمني يعملون في المملكة السعودية، ثم الأردن وكان لديها نحو 300 ألف عامل.

كما بلغ حجم العمالة العربية المهاجرة بين عامي 1975-1980م قرابة 6 مليون عامل مهاجر؛ وحصة دول الخليج من هذه الهجرة ما نسبته بين (42٪-50٪) وكانت المملكة السعودية من أهم الدول المستقطبة للعمالة، وتزيد حصتها على نصف حجم العمالة العربية في الخليج. في حين كانت مصر من أهم البلدان الطاردة للعمالة، ولديها أكثر ما يزيد على مليون عامل في دول الخليج فقط.

دول مستوردة للعمالة: تضم هذه المجموعة ليبيا ودول الخليج العربي، فقد أنفقت هذه الدول أموالاً ضخمة لبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد، والنهوض بالتعليم والصحة، وتوفير قاعدة متطورة من الخدمات الأساسية للسكان؛ وكانت في مرحلة النهوض بين 1975-1990م وفي طور بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد الحديث وبحاجة ماسة لليد العاملة البسيطة وأصحاب المهن المختلفة، **وكانت أهم الدول**

المستوردة للموارد البشرية هي: السعودية وليبيا والإمارات والكويت.

لكن حجم العمالة الوافدة، خضع لتغير مستمر بفعل الظروف السياسية والاقتصادية في أسواق العمل الوطنية لهذه البلدان. كانت العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي تُقدر في عام 1975م بحوالي 6 ملايين عامل عربي، تعادل نسبتهم 53٪ من حجم العمالة الوافدة البالغة 11.26 مليون عامل. وكانت نسبة العمالة الوافدة إلى مجموع العمالة الوطنية كبيرة في الدول المستوردة للعمالة فبلغت في الإمارات 75٪ وفي قطر 81٪ والكويت 69٪ والسعودية 43٪ وليبيا 42.5٪ وعُمان 34٪ وكانت نسبة الذكور بينهم 78٪.

توزع العمالة الوافدة:

توزعت العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي:

أ- حسب جنسيتها على النحو التالي:

1- العمالة الآسيوية ونسبتها 28٪ (**الهند وباكستان وبنغلادش ودول أخرى**).

2- العمالة العربية: وكانت حسب الجنسية (**17.5٪ مصرية- 15.5٪ يمنية- 13.5٪ أردنية وفلسطينية- 3.5٪ سورية- الصومال والسودان وتونس 7.5٪**) والباقي من دول عربية أخرى.

أما في عام 1990 فكانت العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي موزعة **حسب الجنسية على الحو التالي: (مصريون نحو مليون عامل، يمنيون 750 ألف، أردنيون بين 350-400 ألف، سوريون بين 150-200 ألف، لبنانيون 100-150 ألف)**. وبلغت نسبة الوافدين إلى مجلس التعاون الخليجي من دول أخرى نحو 68٪ من السكان، قبل اجتياح الكويت 1991م غالبيتهم من الذكور البالغين، وعدد العرب منهم 5.3 مليون عامل ونسبتهم 56٪ من العمالة الأجنبية. لكن حروب الخليج التي

استنفذت الفوائض المالية في العراق ودول الخليج العربي، كان من نتائجها الاقتصادية، تطبيق سياسات تقشفية، أدت لحدوث تغيير في بنية سوق العمل الخليجية واستبدال العمالة العربية بعمالة آسيوية رخيصة.

فقد غادر عام 1991م وبعد الحرب مباشرة قرابة نصف العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي للوطن الأم فعاد من هؤلاء: 300 (**ألف عامل أردني ونحو 650 ألف عامل يمني و500 ألف عامل مصري وقرابة 50 ألف عامل سوري ونحو 50 ألف عامل لبناني**) عدا الفلسطينيين الذين لا تذكر المصادر عددهم.

وأصبحت العمالة الآسيوية هي الأكبر حجماً كما في الكويت عام 2001م حيث كان هناك نحو 967 ألف عامل نسبة العرب منهم 37٪ فقط والآسيويون 61٪.

ب- العمالة العربية وحجم التحويلات:

أدت تحويلات العمالة المهاجرة في بعض الدول العربية مثل مصر واليمن والأردن وفلسطين دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، كمصدر للحصول على القطع الأجنبي ومصدر لإعالة آلاف الأسر. فكان عدد العمال العرب في عام 2002م مساوياً لعددهم عام 1975م في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان هناك نحو 5 مليون عامل عربي، ونظراً لكون غالبية هؤلاء من الذكور البالغين (**ومعظمهم من العازبين أو المتزوجين**) الذين تركوا أسرهم في بلدهم الأصلي، فكانوا يحولون صافي دخلهم لأسرهم في الوطن الأم، إما على شكل سلع عينية كالبضائع والمنتجات وكانت تعادل 30٪ من حجم هذه التحويلات، أو تحويلات نقدية عن طريق المصارف والبنوك وبلغت نسبتها 50٪ من مجموع التحويلات، أو على شكل عملات صعبة ينقلونها معهم عند زيارتهم للوطن.

قدرت بعض المصادر المجموع التراكمي لتحويلات العمال العرب من دول الخليج العربي في الفترة بين عامي 1973-2004م بحوالي 189 مليار دولار **(نالت مصر منها الحصة الأكبر، تلتها فلسطين والأردن، ثم اليمن ولبنان وسورية)** ساعدت هذه التحويلات على رفد أوطانهم بالعملات الصعبة، وساهمت في تعديل ميزان المدفوعات ورفع حجم الاحتياطي من العملات الصعبة، وقد تجاوزت قيمة هذه التحويلات السنوية نسبة 12٪ من الدخل القومي في بعض الدول العربية مثل مصر وفلسطين والأردن واليمن، وكانت تصل قيمتها لأكثر من 70٪ من قيمة الصادرات. كانت تحويلات المغتربين على غاية في الأهمية لدول مثل الأردن واليمن ومصر، **فقد وصل دخل مصر من تحويلات المصريين في الخارج بين (1990-1995م)** إلى 34.2 مليار دولار بمتوسط سنوي لا يقل عن 4.5 مليار دولار، مقارنة مع السياحة التي كانت في أفضل المواسم السياحية لا تدر أكثر من 1.5-2 مليار دولار سنوياً، وعائدات المرور في قناة السويس بين 1.25-1.9 مليار دولار سنوياً.

هكذا وجدت العمالة الفائضة في دول مثل اليمن ومصر والأردن وسورية ولبنان فرص عمل مجزية في دول الخليج العربي وليبيا، مكنتها من تأمين مصدر جيد لإعالة أسرهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ج- العمالة الآسيوية لدول الخليج والمشكلات الناجمة عنها :

بدأت هجرة العمالة الآسيوية إلى الخليج العربي بوقت مبكر، لا سيما إلى الكويت والإمارات. ففي عام 1965م كان عدد العمال الآسيويين في الكويت نحو 54.5 ألف **(11.7٪ من السكان)** ثم ارتفع عددهم عام 1975م إلى 97.8 ألف وفي عام 1985 إلى 356 ألف **(21٪ من السكان)**. وفي المملكة السعودية كان عدد العمال غير السعوديين داخل المملكة عام 1975م يزيد على مليون عامل، وفي الإمارات نحو 400 ألف عامل والكويت 300 ألف عامل وباقي دول الخليج 100 ألف وليبيا 350 ألف، لكن لم يكن للعمالة الآسيوية شأن مهم في دول الخليج العربي بعد. يبين الجدول

(10/7) توزع هذه العمالة في بعض دول الخليج العربي حسب جنسياتها، فكانت الغلبة للعمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي **(باستثناء السعودية والكويت)**.

جدول رقم (10/7) توزع العمالة في بعض دول الخليج العربي عام 1975م

	نسبة المواطنين	نسبة العمالة العربية	نسبة العمالة الآسيوية	مجموع العمالة الوافدة بالآلاف
المملكة السعودية	٪57	٪39	٪4	1799
الكويت	٪29.1	٪49.2	٪21.7	298
الإمارات	15.2	٪19.1	٪65.7	291
البحرين	٪61	٪8.2	٪30.8	77 بالألف
عُمان	٪48	٪6.2	٪45.8	71 بالألف

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 1980م وتقرير عام 1985م

بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م حدث تحول قسري في تركيب العمالة الخليجية الوافدة، نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية، الناجمة عن اجتياح الكويت وحرب تحريرها. وتم الاستعاضة عن قسم كبير من العمالة العربية بالعمالة الآسيوية **(من الهند والباكستان وبنغلادش وتايلاند)**.

فقد بلغ حجم العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2002م نحو 24 مليون نسمة (**تعادل نسبتهم نحو 75٪ من سكان دول المجلس**) وغالبيتهم من الهند والباكستان وبنغلادش، ولا تتجاوز نسبة الجنسيات العربية بينهم 22٪ كما في السعودية، التي ضمت3.5 مليون عامل غير سعودي، تعادل نسبتهم 53٪ من حجم قوة العمل السعودية البالغة 6.6 مليون عامل في العام ذاته.

وينظر لمستقبل العمالة الآسيوية كمصدر قلق لدول الخليج العربي، حيث باتت تشكل مصدراً لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويصفها البعض بـ(**قنبلة موقوتة**) لاسيما وأن الدراسات في دول الخليج عن الجريمة المنظمة تشير لارتفاع نسبة الآسيويين بين جماعات الجريمة المنظمة مما يشكل تهديداً للأمن الثقافي والاجتماعي مستقبلاً. من ناحية أخرى لا يمكن الاستغناء عن هذا النوع من العمالة، فقد شهد الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي حالة من التوسع مع ارتفاع معدلات الاستثمار في الصناعة وقطاع الخدمات الحديث، فازداد الطلب على هذه العمالة في بعض الدول مثل الكويت والإمارات، وقد قدر في مطلع شهر آذار/ مارس 2006م حجم العمالة الوافدة في دولة الإمارات 6.2 مليون عامل (**نسبتهم 140٪ من السكان**) وينتمون إلى 40 دولة، وبلغ عدد الهنود العاملين في القطاع الخاص 2.1 مليون ونسبتهم 54٪ من العاملين في هذا القطاع. وقد كشفت دراسة عن أوضاعهم المتردية، بعد قيام بعض مظاهر الاحتجاج واستخدام العنف والشغب وتدمير ممتلكات المؤسسات الخاصة في عام 2006م بأن هذه العمالة بمثابة (**قنابل موقوتة**) قابلة للانفجار في أية لحظة، وأصبح هؤلاء العمال يطالبون بالسماح لهم بتشكيل نقابات

عمالية تدافع عن حقوقهم، وإن وجود نقابات عمل بات مطلباً ملحاً لزعمائها. وعلى الرغم من السياسات الحكومية لتوطين العمالة، إلا أن الطلب في القطاع الخاص على العمالة الآسيوية الرخيصة كان مرتفعاً عام 2006م وكانت نسبة70٪ من حجم العمالة المستوردة هم من الهنود والباكستان والبنغال، ولم تتجاوز نسبة العرب بينهم 15٪.

في دراسة أخرى عن (تحويلات العمال الأجانب لدول مجلس التعاون الخليجي: محدداتها وآثارها الاقتصادية) تبين الدراسة أن حجم التحويلات السنوية لهؤلاء العمال **(الآسيويون والعرب)** بلغ عام 2002م نحو 27 مليار دولار، وهي موزعة على دول مجلس التعاون **(من السعودية 60٪ والإمارات 16٪ والباقي من الدول الأخرى)** أما الرصيد التراكمي لحجم هذه التحويلات بين عامي 1975-2002م فبلغ 413 مليار دولار **(كان من نصيب السعودية منها 260 مليار دولار ثم الإمارات 65 مليار دولار ثم الكويت 29 مليار دولار والباقي من الدول الخليجية الأخرى)**. وأصبحت العمالة الآسيوية هي السائدة بعد غزو الكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991م في الإمارات والكويت إذ تم الاستغناء عن قسم كبير من العمالة العربية لاسيما اليمنية والمصرية والفلسطينية، واستبدلت بعمالة آسيوية رخيصة، فكانت نسبة العمالة الآسيوية في الكويت 61٪ والعمالة العربية 27٪.

تضع مشكلة العمالة الآسيوية دول مجلس التعاون الخليجي في مأزق؛ إذ إن معدل البطالة الوطنية في ارتفاع مستمر ووصل في بعض الدول إلى 14٪، في الوقت ذاته لا يمكن الاستغناء عن هذه العمالة؟ حتى في ظل سياسات توطين العمالة، التي بدأت تأخذ شكلاً متسارعاً في السعودية والكويت والإمارات بين أعوام 2000-2006م لتحل محل العمالة الأجنبية في القطاع الحكومي، وعلى نطاق محدود في القطاع الخاص، فهناك أعمال

عديدة لا تستطيع العمالة المحلية القيام بها، كأعمال البناء والتنظيفات والخدمة المنزلية والتجارة.. الخ كما أن نسبة 80٪ من العاملين في تجارة الجملة والمفرق والخدمات الأخرى كالمطاعم والفنادق والصيانة يقوم بها عمال غير خليجيين. إذ لم يعتد الشباب الخليجي على العمل في هذه المهن وبأجر منخفض؟ لا بل إن بعضهم كما في الكويت والإمارات والسعودية ترك العمل بأجر لدى الحكومة واتجه للبحث عن الثراء السريع عن طريق المضاربة وتجارة الأسهم في أسواق البورصة.

من الناحية السياسية ومع توقع تسريع عمليات المقرطة (Democratization) والإصلاح السياسي في دول الخليج، استجابة للضغوط الأمريكية بعد غزو العراق، تحت شعار نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، وموجة الانتخابات البلدية والتشريعية الديموقراطية في الخليج، وفي حال حصول العمالة الآسيوية على كامل حقوق المواطنة ومنح هؤلاء الجنسية سيؤدي لمنحهم حقوق مدنية وسياسية في الانتخابات، بالتالي سيصبحون أغلبية انتخابية يستطيعون إنجاح هذا المرشح أو ذاك، أو هذا الحزب أو تلك المنظمة، بالتالي سيصبح السكان العرب المحليين في الخليج العربي أقلية ديموغرافية (**لاسيما في الكويت والإمارات وقطر والبحرين**) داخل المجتمع؟ وبالتالي أقلية سياسية داخل وطنهم؟ وقد يحتاجونها في المستقبل للمطالبة بحقوقهم كأقليات قومية داخل وطنهم الأم؟!.